المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

المصطلح اللغوي في (الصاحبي)
لابن فارس دراسة تحليلية في ضوء المصطلحية

Standardization of the linguistic term in (Al-Sahibi) Ibn Faris, a critical study in the light of terminology

بقلم الدكتورة

منى عبد الظاهر محمد سيد الشامي

أستاذ أصول اللغة المساعد بكلية البنات الإسلامية بأسيوط
جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

الجزء الرابع (إصدار يونيو ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

المصطلح اللغوي في (الصاحبي)
لابن فارس دراسة تحليلية في ضوء المصطلحية

منى عبد الظاهر محمد سيد الشامي

قسم أصول اللغة ـ بكلية البنات الإسلامية بأسيوط ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: drmona355@gmail.com

الملخص

يعد علم المصطلحية من أكثر الدراسات أهمية؛ لأنه الركيزة الأولى لفهم العلوم فهو يعد من الدراسات البينية التي تجمع بين العلوم المختلفة، ومن خلاله نتمكن من الفهم السليم للعلوم فمن خلال فهم المصطلحات الخاصة بكل علم نستطيع الإلمام به وبكل مجالاته، وعند النظر في الدراسات اللغوية نجد أن المصطلحات اللغوية تحتاج لمثل هذه الدراسة المصطلحية لتَبرز لنا المصطلحات اللغوية بصورة أوضح فتعم فائدتها للجميع، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتتناول كتابًا يعد من أبرز الكتب التي عنيت بوضع المصطلحات اللغوية بالرغم من تقدمه الزمني إلا أنه احتوى على العديد من المصطلحات التي تعد النواة للمصطلحات اللغوية، وهو كتاب (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس. وقد مزجت في هذه الدراسة بين المنهج الوصفي والمعياري والتاريخي حتى تؤتي الدراسة ثمارها. لذا جاءت تحمل عنوان (المصطلح اللغوي في (الصاحبي) لابن فارس دراسة تحليلية في ضوء المصطلحية).

الكلمات المفتاحية: (الصاحبي) لابن فارس، المصطلح اللغوي، المصطلحية.

Standardization of the linguistic term in (Al-Sahibi) Ibn Faris, a critical study in the light of terminology

Mona Abdelzaher Mohamed Sayed

The Language Origins department, Arabic Language section, AL- Azhar Girls college Assuit, AL- Azhar University, Egypt.

Email: drmona355@gmail.com

Abstract

Terminology(s) is one of the most important studies; Because it is the first pillar for understanding the sciences, it is one of the inter-studies that combine the different sciences, and through it we can have a sound understanding of the sciences. In order to highlight the linguistic terms for us in a clearer way, so that their benefit spreads to all, Hence, this study came to deal with a book that is considered one of the most prominent books concerned with the development of linguistic terms, despite its chronological progress, but it contained many terms that are considered the nucleus of linguistic terms, which is the book (Al-Sahibi) in the jurisprudence of the Arabic language and its issues and the Sunnahs of the Arabs in their words by Ibn Faris. In this study, I mixed the descriptive, normative, and historical approaches in order for the study to bear fruit. Therefore, it came under the title (The linguistic terminology in (Al-Sahibi) by Ibn Faris, an analytical study in the light of terminology).

Keywords: (Al-Sahibi) by Ibn Faris, linguistic terminology, Terminology.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، الذي علَّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أفصح من نطق بالعربية، والذي بعث بالحق لنهتدي إلى طريق الصلاح. أما بعد،،،

إن علم اللغة التطبيقي من أكثر فروع علم اللغة جدة وطرافة؛ لكونه يهتم باللغة في أطرها التطبيقية، فهو يدرس اللغة في صورتها المستعملة، ومن مجالاته المصطلحية، حيث يدرس اصطلاحات العلماء في العلوم المختلفة ومن أبرزها المصطلحات اللغوية، ولقد زخرت لغتنا العربية بالعديد من المصطلحات بكافة صورها، وتناولها العلماء في مؤلفاتهم إما بصورة مركزة أو عارضة ما حملني على تناول واحد من أهم هذه المؤلفات لدراسة المصطلح اللغوي به، وهو كتاب (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس، وجاء تحت عنوان (**المصطلح اللغوي في (الصاحبي) لابن فارس دراسة تحليلية في ضوء المصطلحية**)

فرضية الدراسة:

هل توافقت المصطلحات اللغوية في كتاب (الصاحبي) لابن فارس في بنائها الشكلي والمفهومي مع معايير المصطلحية؟

منهج الدراسة:

استعنت في دراستي بالمنهج الوصفي القائم على أداتي الاستقراء والتحليل، والمنهج المعياري وذلك عند إخضاع المصطلحات اللغوية للمعيارية في ضوء قواعد المصطلحية للوقوف على مدى قياسية المصطلحات اللغوية طبقًا لأسس الدراسة المصطلحية، كما استعنت بالمنهج التاريخي للتأصيل لبعض المصطلحات الواردة في (الصاحبي) لابن فارس.

منهجية الدراسة:

هناك عدة خطوات إجرائية قامت عليها الدراسة، منها:

*استقراء كتاب (الصاحبي) لابن فارس واستخراج ما به من مصطلحات لغوية.

*تصنيف المصطلحات اللغوية الواردة لديه طبقًا للمستويات اللغوية.

*إخضاع هذه المصطلحات لمعايير المصطلحية ودراستها دراسة معيارية.

وتجدر الإشارة إلى أني اعتمدت على نظام العينة في اختيار نماذج البحث أثناء التحليل والدراسة لكثرة المصطلحات؛ وذلك حتى لا يصاب البحث بالتضخم.

وطبقًا لما سبق جاءت خطة الدراسة مشتملة على: مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر وآخر للموضوعات.

المقدمة: اشتملت على ماهية الموضوع، أهميته، فرضيته، منهجه، منهجيته، خطته، مصادره، الدراسات السابقة.

التمهيد: المصطلحية لمحة موجزة.

المبحث الأول: أسس بناء المصطلح اللغوي دراسة نظرية.

المبحث الثاني: التحليل الشكلي لمصطلحات (الصاحبي) اللغوية، ويشتمل على:

المطلب الأول: البناء الاشتقاقي لمصطلحات (الصاحبي) اللغوية.

المطلب الثاني: البناء التركيبي لمصطلحات (الصاحبي) اللغوية.

المبحث الثالث: التحليل المفهومي لمصطلحات (الصاحبي) اللغوية.

المبحث الرابع: علاقة الرمز بالمفهوم في مصطلحات (الصاحبي) اللغوية.

المبحث الخامس: أسس بناء التعريف المفهومي في مصطلحات (الصاحبي) اللغوية، ويشمل:

المطلب الأول: أنماط تعاريف مصطلحات (الصاحبي) اللغوية.

المطلب الثاني: خصائص تعاريف مصطلحات (الصاحبي) اللغوية في ميزان النقد.

المبحث السادس: تأملات متفرقة في مصطلحات (الصاحبي) اللغوية.

الخاتمة.

فهرسا المصادر والمراجع والمحتويات.

مصادر الدراسة:

اعتمدت في دراستي هذه على كتاب (الصاحبي) لابن فارس كمصدر أول ورئيس، بالإضافة إلى كتب متنوعة في اللغة، وكتب في المصطلحات الحديثة، وبعض الدراسات التي تناولت الدراسة المصطلحية بصورة تقعيدية أو تطبيقية وغيرها.

الدراسات السابقة: متعددة في هذا المجال وكذا متنوعة في دراستها، ولكنها لم تتناول كتاب (الصاحبي) لابن فارس، ومنها:

*المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته، د. محمود عبد الله جفال، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٧١، ٢٠٠٦م.

*بنية المصطلح اللغوي في كتاب المقتضب للمبرد، محمد شندول، مجلة المعجمية العربية، العدد ٢٤، ٢٠٠٨م.

*الألفاظ الدخيلة في الفصحى المعاصرة دراسة لغوية لمصطلحات الحاسوب في مطلع القرن الحادي والعشرين، رسالة دكتوراه، د. عصام فاروق إمام، إشراف/ د. محمد عبد الحفيظ، د. محمد متولي، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٩م.

*المصطلح اللغوي في كتاب المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، إعداد: شمس الدين بوغاية، ويوس حناش، إشراف: د. عبد المالك بن شافعة، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عام: ٢٠١٦م.

التمهيد: المصطلحية لمحة موجزة

المصطلحية فرع من فروع اللسانيات، تعتمد عليها وخاصة في جانبها التطبيقي، فهي متصلة بعلم المعجمية والنظريات الدلالية، واللغة المختصة، ومما لا شك فيه أن المصطلحية نشأت مواصلة لعلم التسمية، ولكنها تسمية المفاهيم، وهي حاجة ملحة للتطور العلمي والتقني وضماناً للتواصل اللساني بين مختلف الاختصاصات والألسن.(١)

وفيما يلي بيان موجز للمصطلحية عن طريق الإشارة لمفهوم المصطلح، وشروط صياغته، وإجراءات التحليل المصطلحي:

أولًا: مفهوم المصطلحية:

سأقتصر هنا على تعريفين فقط أحدهما قديم والآخر حديث دون الخوض في اختلافات العلماء في المفهوم قديمًا وحديثًا لعدم الإطالة، وأيضًا لكون تلك القضية قد تناولها كثير من المصنفين في علم المصطلح ولا سيما المصطلح اللغوي.(٢)

لفظة المصطلح مشتقة من (ص ل ح) وهي تدل على ما كان خلاف الفساد، **فجاء فيها أن:** "الصَّادُ وَاللَّامُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْفَسَادِ."(٣) فالصَلاحُ: ضدّ الفساد.(٤) وأيضًا الصَّلاحُ ضد الطلاح.(٥) وتدل على الاتفاق، فيقال: "اصطلح القوم: أي تصالحوا."(٦) فدلت النصوص العربية على أن كلمات هذه المادة تعني ــ أيضًا ــ الاتفاق، وبين المعنيين تقارب دلالي فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم.(٧) ومن هنا اشتقت دلالة لفظة المصطلح/ المصطلحات في العلوم المختلفة حيث إن "المدلول المعجمي لهذه المادة هو التصالح والتسالم، فكأن الناس

---

(١) ينظر: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم (٣٩)

(٢) ولمزيد من المفاهيم الخاصة بالمصطلح ينظر: المصطلح اللغوي:الإشكاليات ومعالجتها(٢٥٣) وما بعدها.

(٣) معجم مقاييس اللغة (ص ل ح) (٣/ ٣٠٣)

(٤) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية (ص ل ح) (١/ ٣٨٣)

(٥) المحكم والمحيط الأعظم (ح ص ل) مقلوبه (ص ل ح) (٣/ ١٥٢)

(٦) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٦/ ٣٨١٦)

(٧) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح (٧)

اختلفوا عند ظهور مدلول جديد، على تسميته، فذهب فريق من القوم إلى إعطائه اسمًا، واقترح فريق آخر دالًا مغايرًا، وارتأى فريق ثالث تسمية مباينة، وكان من نتيجة هذا اختلاف القوم واحتدام ما بينهم، إلى أن تصالحوا وتساموا على تسمية واحدة لذلك المدلول، فالاصطلاح يتطلب الاتفاق؛ لأن التسمية الجديدة لا يمكن أن تدخل حيز اللغة إلا إذا كانت محل اتفاق أصحاب هذه اللغة."[١]

ومن هنا نجد أن تعريفات الجرجاني المتعددة للاصطلاح جاءت مفعمة بهذه الدلالة حيث قال إن: الاصطلاح هو: "عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول."[٢] وقال هو: "إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما."[٣] وقال هو: "اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى."[٤] وقال هو: "إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر؛ لبيان المراد."[٥] وقال هو: "لفظٌ معين بين قوم معينين."[٦]

وجاء في المعجم الوسيط أن: (الاصطلاح) "مصدر اصطلح واتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته."[٧]

والاصطلاح: مقابل الشرع في عرف الفقهاء، ولعل وجه ذلك أن الاصطلاح (افتعال) من (الصلح) للمشاركة كالاقتسام، والأمور الشرعية موضوعات الشارع وحده لا يتصالح عليها بين الأقوام، إلا بتواضع منهم ويستعمل الاصطلاح غالبًا في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال.[٨]

---

(١) علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية (٩)
(٢) التعريفات (٤٤)
(٣) السابق (٤٤)
(٤) السابق (٤٤)
(٥) السابق (٤٤)
(٦) السابق (٤٤)
(٧) المعجم الوسيط (ص ل ح) (١/ ٥٢٠)
(٨) ينظر: الكليات (١٢٩)

إذن فجذر اللفظة له دلالة حسية عند العربي تشير إلى المواجهة للفساد والانحلال، ثم استخدم اللفظ على معنى مجرد عندما انبرى اللغويون إلى تقعيد اللغة، لكن هذا المعنى الذي أشار إلى البقاء والاستمرار عندهم ظل له علاقة ما مع الدلالة الحسية. ومن ثمّ أخذت اللفظة مجراها في الاشتقاق فأضحت (الاصطلاح) من افتعال وزناً. ووزن افتعال يحمل في دلالته معنى تدخل الإنسان ومهارته العقلية في الفعل.[١] فالمصطلحات هي مجموعة الدوال التي تُكوّن مدلولاتها مضمون العلوم، فالشحنة الدلالية التي يحملها المصطلح تفوق بكثير ما تحمله اللفظة غير الاصطلاحية، ولا يمكن لعلم أن ينمو ويتطور مالم يتمتع بمنظومة من المصطلحات كفيلة بتغطية شاملة لمضامينه.[٢]

وتسمى مجموع المصطلحات التقنية والعلمية بـ **(اللغة الاصطلاحية)** وهي مجموع الألفاظ التي اكتسبت باستعمالها في ميادين تقنية أو علمية معينة مدلولات خاصة، كالألفاظ المستعملة في الفقه أو العروض أو الطب أو غيرها من الميادين والمهن والتخصصات، وقد اطلق المفكرون العرب القدماء على اللغة الاصطلاحية اسم العرف الخاص.[٣]

والخاصية الأساسية التي يقوم عليها تعريف المصطلح هي حصر دائرة التخصص؛ لأن هذه الأخيرة هي التي تحدد العمارة المفهومية التي تكتسبها الوحدة المصطلحية. فلا دلالة للمصطلح إلا داخل الإطار النظري المستعمل فيه، وخارج هذا الإطار لا قيمة للوحدة المصطلحية.[٤]

وقديمًا لم يستعمل لفظ (مصطلح) صراحة مع وجود كثير من المؤلفات التي عُنيت بهذا اللون من التأليف العلمي كالتعريفات للجرجاني (ت٨١٦هـ)، والكليات للكفوي (ت١٠٩٤هـ) وغيرهما الكثير من المؤلفات التي عنيت بجمع مصطلحات

---

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (المقدمة/ ٢٧)

(٢) ينظر: إشكالية المصطلح (١٤٥)

(٣) ينظر: أصول المصطلح (١٢)

(٤) ينظر: السابق (١١)

العلوم والفنون دون إطلاق لفظة (مصطلح/ اصطلاحات) في عناوينها، فقد كان وجوده بهذه الصيغة قليلًا كما جاء في كتاب التعريف بالمصطلح الشريف للعمري (ت٧٤٩ه) وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ت١١٨٥ه) وغيرهما، أما في العصر الحديث فلم يستعمل المعاصرون إلا لفظ (مصطلح) وجريًا عليه سمَّى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما وضعه من كلمات:(مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع)[١].

ثانياً: شروط صياغة المصطلح:

إن المصطلح "على الرغم من كونه في معظم الأحيان، يأتي مفردًا، ولفظًا واحدًا من غير سياق في الجملة؛ إلا أنه كاسم، اُتفق على أن له دلالات متعدّدة ومعاني منتشرة يضع أسبقية اللفظ على المعنى من وجهة نظر المنتصرين لفعل اللغة؛ ويحرك في الذهن المعاني الوافدة والمحصّلة بالإبداع في إطار بنية وسلطة اللغة. هذه اللغة المعاشة القابعة في اللاوعي المعرفي واللامفكر به. ولعلّ كل ذلك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعملية التحديث لأغلبية الجمهور. فالإنسان يفكر من خلال مداخل لغته ويستسيغ ويهضم ويتعلم بلغته المعاشة وبشكل أسهل وأسرع؛ من غير أن يعني ذلك عدم مشاركته في لغات العلم والإبداع عند الآخر. إلا أن هذه المشاركة تبقى خارج البنية المعرفية والذهنية للجمهور."[٢]

ولا يتمكن المصطلح من الاستقرار الدلالي في مجاله العلمي إلا إذا خضع للشروط والمواصفات العلمية التي تمنحه الهوية المصطلحية الصحيحة، ولذلك وجب إخضاعه للتقييس والتنميط المتمثل في وضع القوانين الواجب اتباعها.[٣]

إذن فلابد لنا في وضع الاصطلاحات واختيارها أن نراعي الاعتبارات الآتية:

*أن يكون هذا الاصطلاح المستعمل لا يدل إلا على مدلول واحد.

*أن تكون دلالته عليه إنما هي بطريق الحقيقة العرفية لا المجاز وأن هذا عرف خاص.

---

(١) ينظر: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية (١٠) وينظر: أصول المصطلح (١٨)
(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (المقدمة/ ٢٧)
(٣) ينظر: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم (١٣٨)

*أن تكون هذه الدلالة جامعة مانعة لا تحتمل التوسع أو الحصر على نحو ما يحدث أحياناً في المفردات والأساليب غير العلمية، أي: أن الدلالة لابد أن تحدد قبل الاستعمال.

*أن يكون لفظ الاصطلاح مختصرًا حتى يسهل تداوله.

*أن يكون منسجمًا قدر الطاقة مع طرق صياغة الكلمات في اللغة التي يستخدم فيها.(١)

من هنا أصبح الاتفاق على اختيار لفظ أو مصطلح أو تركيب ما يتطلب الاتفاق على أسس منهجية في مكونات ضبطية المصطلح، وطرق تنفيذها وصولًا إلى إجراءات لا بد منها لإنجاح عملية تحديد المصطلح، وبيان دلالته بدقة في مجاله الذي ينتمي إليه، ولعل من أهمها:

موافقة قواعد اللغة المقيسة في الوضع الجديد أو الاقتراض أو التوليد والمجاز. والحرص على وجود صلة دلالية بين الدال والمدلول أو المفهوم والمصطلح؛ لذلك أصبح اتخاذ المعنى اللغوي العام أساسًا للانطلاق منه في مخاطبة ذهن المتلقي التي يتيسر عليه قبول المألوف لديه، أو ما هو قريب منه، والنفور من الغريب المخالف له.(٢)

ثالثاً: إجراءات التحليل المصطلحي:

المصطلح هو: "كل وحدة لغوية دالة، مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتُسمى مفهومٌ محددُ بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما."(٣)

فالتعامل مع المصطلح كأي وحدة معجمية (كلمة) عادية لا جدوى منه، ولا يفضي إلا إلى مزيد من الطرافة الساخرة.(٤) فجاء علم المصطلحية ليجعل

(١) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية (١٥٥)

(٢) ينظر: الضبطية المصطلحية: مفهومها ومقوماتها وأهدافها ومتطلبات الوضع المصطلحي المعاصر(٢٩٥)، وللمزيد حول هذه القضية ينظر: بحوث مصطلحية (١٠٠) وتطوير منهجية وضع المصطلحات العلمية ورموزها ومختصراتها وتوحيدها وإشاعتها (٥٩) وما بعدها.

(٣) السابق (٢١٥)

(٤) ينظر: إشكالية المصطلح (١٥١)

المصطلحات في شكلها المكتوب مجالًا لعلمه.[١] ففيه المصطلحات العلمية تتحدد دلالاتها وعباراتها في إطار نظرية متكاملة.[٢] لذلك صارت غاية التحليل المصطلحي هي: ضبط المفاهيم الخاصة بميدان معين ودراسة المصطلحات التي تدل عليها في سياقها، وكذلك دراسة العلاقات التي تربط بينها.[٣]

فأصبح من أهم موضوعات البحث في النظرية العامة لعلم المصطلح هو: طبيعة المفاهيم، وتكوينها، وخصائصها، والعلاقات فيما بينها، وطبيعة العلاقة بين المفهوم والشيء المخصوص، وتعريفات المفهوم، وكيفية تخصيص المصطلح للمفهوم، وغير ذلك.[٤] فالبحث المصطلحي عبارة عن: تجميع ودراسة منهجية للمفاهيم والمصطلحات.[٥]

وبالبحث يمكن تصنيف أسس الدراسة المصطلحية إلى ثلاثة أقسام هي: التحليل الشكلي ــ يتناول الرمز اللغوي ــ، التحليل الدلالي ــ يتناول المفهوم ــ، التعريف المصطلحي ــ يتناول العلاقة بين الرمز والمفهوم ــ وسيأتي تفصيلها في مباحثها، وفيما يلي عرض سريع للمراد منها:

التحليل الشكلي للمصطلحات (الرمز اللغوي): يقصد به دراسة العناصر الصوتية والخطية والصرفية والتركيبة لمصطلح ما لإدراك ما بينها من علاقات. [٦]

التحليل الدلالي (المفهوم): يراد به دراسة السمات الدلالية للمصطلحات ببيان العلاقة بين الرمز اللغوي والمفهوم، وغيرها.[٧]

التعريف المصطلحي: إن المصطلح كلمة أو مجموعة كلمات، يتم تثبيت معناها عن طريق التعريف، في إطار نسق منسجم من المفاهيم العلمية والتقنية،

---

(١) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح (٢٦)

(٢) ينظر: السابق (١٣)

(٣) ينظر: المصطلحية مقدمة في علم المصطلح (٢٣٣)

(٤) ينظر: السابق (٢٠)

(٥) ينظر: المعجم المنهجي لعلم المصطلحات المصطلحية (١٩٣)

(٦) ينظر: المصطلحية مقدمة في علم المصطلح (٢٢٤)

(٧) ينظر: السابق (٢١٥)

وتثبيت المعنى في الاصطلاح مشروط بانتماء المصطلح إلى شبكة مفاهيمية تكوّن المجال الخاص للمعرفة.[١] فالتعريف الذي يأخذه المصطلح يميزه من باقي المصطلحات الأخرى، وعندما يعرّف المصطلح فإنه ينفلت من التأويل.[٢]

وفيما يلي تطبيق لتلك الإجراءات على بعض من مصطلحات (الصاحبي) اللغوية للوقوف على مدى معيارية المصطلحات الواردة فيه.

(١) ينظر: المصطلح: البنية والتمثيل(٥)

(٢) ينظر: السابق (٨)

المبحث الأول: أسس بناء المصطلح اللغوي دراسة نظرية

إن المصطلح اللغوي قديم النشأة؛ حيث وُلد ملازمًا لنشأة المصنفات اللغوية الأولى ولم يكن بعيدًا عن اهتمام اللغويين الأوائل[١]. فـ "تاريخ العلم إلى حد ما هو تاريخ مصطلحاته؛ لأنها جزء من منهجه، وتعبير دقيق عما يشتمل عليه من آراء ونظريات. ويوم أن يصطلح العلماء على دوال معينة تَضيقُ مسافة الخلف بينهم، وقديمًا قال ليبنتز: إن معظم الخلافات العلمية يرجع إلى اختلاف معاني الألفاظ ودلالاتها والعالم وهو الباحث عن الفكرة، من حقه أن يضع لها اللفظ الذي يؤديها، وقد درج العلماء على هذا باطراد، فلم يكشفوا الحقائق وحدها بل قدموا لها ما استطاعوا من وسائل التعبير. وهم في خلاف أحيانًا مع اللغويين الذين ينكرون عليهم هذا الحق المطلق، ويقيدونه ببعض القيود، وربما اقترحوا لهم ألفاظًا أخرى غير تلك التي ارتضوها، ولكن العلماء دائمًا هم أصحاب الحق الأول في تخير اللفظ الملائم للمعنى الذي قصدوا إليه، وبقدر تمكنهم من لغتهم يكون اختيارهم أدق وأحكم."[٢]

ولكون العلوم مختلفة وأربابها ــ غالبًا ــ لا يتمكنون من جميع قواعد اللغة، فلقد أخذ أهل اللغة على عاتقهم تقنين وضع المصطلحات من خلال وضع المصطلحية الذي من مجالاته "بنية المصطلحات فهو موضوع مهم يوضح الوسائل اللغوية التي اتخذت لتكوين المصطلحات."[٣] حيث يتناول علم المصطلح العربي الأسس الخاصة بوضع المصطلحات على أساس معياري موحد، فإذا كان من الممكن في اللغة إيجاد كلمات متعددة لمفهوم واحد على سبيل الترادف أو التقارب الدلالي، فإن البحث المعياري يتطلب إيجاد مصطلح واحد للمفهوم الواحد. وإذا كانت اللغة تسمح بوسائل كثيرة لتكوين المصطلحات فإن علم المصطلحية المعياري يحدد الضوابط الموجهة لاستخدام كل وسيلة من هذه الوسائل.[٤] ومن هنا جاء

(١) ينظر: المصطلح اللغوي: قراءة في تأصيل المفاهيم (١٠٣)
(٢) لغة العلم في الإسلام (١٤)
(٣) الأسس اللغوية لعلم المصطلح (٣٠) بتصرف يسير
(٤) ينظر: السابق (٣٤)

مصطلح (الضبطية المصطلحية) ويقصد به الأسس العلمية التي تمكن الأفراد أو الجماعات من الوسائل الضابطة التي يمكن من خلالها وضع المصطلح المناسب وفق قواعد اللغة المقيسة، والقادر على التعبير الوافي عن المفهوم أو المعنى الذي وضع للدلالة عليه، مما ينتج عنه عقد صلة وثيقة بين الدال والمدلول.(١)

والأساس في وضع المصطلح أن يتفق عليه اثنان أو أكثر وأن يستعمل في علم أو فن بعينه ليكون واضحًا الدلالة مؤديًا المعنى الذي يريده الواضعون، ولم ير العرب الأوائل بأسًا في أن يضع المؤلف مصطلحه فيشيع أو يهمل إذ لا مشاحة في الاصطلاحات.(٢) ومن ذلك ما فعله قدامة بن جعفر حينما وضع بعض مصطلحات النقد والبلاغة، فقال: "ومع ما قدمته، فإني لما كنت آخذًا في استنباط معنى لم يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليها، احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها، وقد فعلت ذلك، والأسماء لا منازعة فيها إذ كانت علامات، فإن قنع بما وضعته وإلا فليخترع لها كل من أبى ما وضعته منها ما أحب، فليس يُنازع في ذلك."(٣) وغير ذلك من أقوال العلماء التي تثبت أن المصطلحية تخضع للعمل العقلي والاجتهاد.(٤) ولقد انتشرت المؤلفات التي تقيد المصطلحات قديمًا مما يثبت اهتمام علماء العرب قديمًا بهذا الصنف من التأليف، ومنها: كتاب الزينة للرازي (ت٣٢٠ه)، وكتاب الحدود للرماني (ت٣٨٤ه)، ومفاتيح العلوم للخوارزمي (ت٣٨٧ه)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ت١١٥٨ه) وغير ذلك الكثير والكثير.(٥)

وبالنظر لتلك المؤلفات وغيرها نجد أن وضع المصطلحات كان مباحًا للعلماء، وإن لم يحدد العلماء قديمًا أنواع ذلك الوضع بدقةٍ ووضوح، ولكن جاء في مؤلفاتهم ما يومئ إلى بعض الوسائل التي تم استخلاصها فيما بعد، منها:

---

(١) ينظر: الضبطية المصطلحية (٢٧٠)

(٢) ينظر: بحوث مصطلحية (١٣)

(٣) نقد الشعر(٦)

(٤) ينظر: بحوث مصطلحية (١٤)

(٥) ينظر: السابق (١٦)

*اختراع مصطلحات لما لم يكن معروفاً كما فعل المتكلمون والنحويون والعروضيون وأصحاب الحساب.

*اطلاق المصطلحات القديمة للدلالة على المعاني الجديدة على سبيل التشبيه والمجاز، كما في الأسماء الشرعية والأسماء الدينية وغيرها مما استجد من آداب وعلوم وفنون.

*التعريب وهو نقل الألفاظ الأجنبية إلى العربية بإحدى الوسائل المعروفة عند النحاة واللغويين.

وهذه من الوسائل التي لا يزال العاملون في العلوم يلجأون إليها عند وضع المصطلحات، وإن كانت الوسيلة الثالثة لا يلجأون إليها إلا عند الضرورة القصوى خشية أن تضيع اللغة العربية في غمرة الدخيل.[١]

وفي أثناء البحث عن وسائل بناء المصطلحات عند المحدثين نجد اختلافاً بين العلماء في عدد هذه الأسس:

فهناك من يرى أن أسس بناء المصطلحات أربعة، وهي: المصطلحات التراثية، الاشتقاق، الاقتراض، التركيب[٢]، وهناك من يرى أنها سبعة، وهي: الارتجال، الاشتقاق، القياس، المجاز، التوليد، الاقتراض، النحت[٣]، وثالث دمج وسائل وضع المصطلح في ثلاثة طرق عامة، وهي: الترجمة، والتوليد، والاقتراض.[٤] وغير ذلك من الاختلافات التي وقعت بين العلماء في تقعيد أسس بناء المصطلحات.[٥] **وفيما يلي بيان موجز لهذه الأسس:**

---

(١) ينظر: بحوث مصطلحية (١٤)

(٢) الأسس اللغوية لعلم المصطلح (٢٢٤) (بتصرف)

(٣) ينظر: بحوث مصطلحية (١٧)

(٤) ينظر: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية (٩)

(٥) قام أحد الباحثين بتتبعها في المؤلفات المختلفة، ينظر: الأسس اللغوية لصياغة المصطلح القانوني دراسة وصفية، تطبيقية، نقدية(١٥٠١) وما بعدها، حيث جاء تحت عنوان: الأسس اللغوية لصياغة المصطلحات قراءة في الأدبيات.

١ــ الاشتقاق: أجمع أهل اللغة ــ إلاَّ من شذَّ منهم ــ أن للغةِ العرب قياسًا وأن العرب تشتقُّ بعض الكلام من بعض.(١) و"اشتقاق الكلمة من الكلمة: أخذها منها."(٢) فهو: "نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنىً وتركيبًا، وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيدَ المشتقُّ على المشتقّ منه بشيء، كضارب أو مضروب."(٣) وقيل: "اشتقاق الْكَلَام: إِخْرَاجه أحسن مخرج."(٤) واستخدم هذا المصطلح للدلالة على هذا المفهوم؛ لأن فيه: "معنى المادة الواحدة تتوزع على ألفاظ كثيرة متقطعة منها."(٥) فهو أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعًا. وهذا تعريف يشمل جميع أقسامه ولكل قسم منها تعريف.(٦) ولن نطيل في هذه الأقسام والآراء حتى لا نكرر ما ذكره العلماء في قضية الاشتقاق.

ويعد الاشتقاق من أسس بناء المصطلحات ويقصد به هنا تكوين لفظ عربي جديد من مادة عربية عرفتها المعجمات وبوزن عربي عرفه النحاة أو أثبتته النصوص، تقوم عملية الاشتقاق على القياس، وبذلك يصبح المشتق الجديد جاريًا على وزن من الأوزان العربية القديمة، فيكون على نمط المصطلحات المألوفة الموروثة، ويصبح مقبولًا عند أبناء الجماعة اللغوية ومعترفًا به عند علماء اللغة. والاشتقاق بهذا المعنى عملية قياسية هادفة إلى تكوين كلمات جديدة وفقًا للقواعد التي تقوم عليها الكلمات الموجودة في اللغة.(٧) وهذا ما ييسر التوسع في الاشتقاق ووضع مصطلحات جديدة لم تكن معروفة من قبل، فالعربية لغة اشتقاقية وأبنية

---

(١) ينظر: (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها(٣٥)، وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٢٧٤)

(٢) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٦/ ٣٣٥١)

(٣) المفتاح في الصرف (٦٢) وينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٢٢٢)

(٤) من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق (٣١٤)

(٥) البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٣١١)

(٦) ينظر: الاشتقاق، عبد الله أمين (١)

(٧) الأسس اللغوية لبناء المصطلح (٣٦) وينظر: من أسرار اللغة (٢٠)، دراسات في فقه اللغة (١٧٣)

المشتقات فيها كثيرة، ولكنها لم تستثمر حتى الآن.[١] ويعد أكثر أسس بناء المصطلحات انتشارًا في العربية، وذلك لأنه "يسهل السبيل على الواضع والمتعلم جميعًا."[٢] فهو "أيسر السبل لوضع المصطلحات؛ لأنه يخضع لقواعد محددة ويؤدي معاني متعددة."[٣]

٢ــ النحت: "العرب تَنْحِتُ من كلمتين وثلاث كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار، كقولهم: رجلٌ عبْشَميٌ منسوب إلى عبد شمس."[٤] إذن فالنحت هو اختزال واختصار في الكلمات والعبارات بينما الاشتقاق في أغلب صوره عملية إطالة لبنية الكلمات.[٥] ففي كل منهما توليد شيء من شيء، وفي كل منهما فروع وأصل، ولا يتمثل الفرق بينهما إلا في اشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر على طريقة النحت.[٦] والنحت في العصر الحديث يدخل في إطار الإفادة من الإمكانيات اللغوية المختلفة لصوغ المصطلحات العلمية والكلمات الحضارية.[٧] والنحت ليس كثيرًا في اللغة العربية لكونه غير مستساغ في كثير من الصيغ ولا سيما ما استعمله بعض المحدثين في مؤلفاتهم، فالنحت قد يصلح وسيلة من وسائل وضع المصطلح على أن تكون اللفظة منسجمة مع الذوق العربي وأبنية اللغة المعروفة وذلك عند الضرورة القصوى.[٨] وذلك قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة.[٩]

٣ــ التركيب: عبارة عن: "إثبات الشيء في الشيء كتركيب الفصِّ في الخاتِم، والنصلِ في السهم، ونحو ذلك."[١٠]

---

(١) ينظر: بحوث مصطلحية (٢٠)
(٢) البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٣١٦) بتصرف يسير
(٣) لغة العلم في الإسلام (١٦)
(٤) فقه اللغة وسر العربية (٢٦٩)
(٥) ينظر: من أسرار اللغة (٧١)
(٦) ينظر: دراسات في فقه اللغة (٢٤٣)
(٧) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح (٧٢)
(٨) ينظر: بحوث مصطلحية (٢٨) وما بعدها.
(٩) ينظر: مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا ١٩٣٤ ـــ ١٩٨٤(١٢٨)
(١٠) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٤/ ٢٦١٨)

وفي اصطلاح أهل اللغة: "كل اسْمَيْنِ ضم أَحدهمَا إِلَى الآخر على غير جِهَة الْإِضَافَة فتح الأول مِنْهُمَا لشبه الثَّانِي بِالْهَاءِ ولَم ينْصَرف الثَّانِي معرفَة للتعريف والتركيب وَانْصَرف نكرَة وَذَلِكَ نَحْو حَضرمَوْت."[١] وفي علم المصطلحية هو: عملية جمع مصطلحات بواسطة التجاور أو الربط."[٢] ويعد التركيب من أهم وسائل تكوين المصطلحات العربية، والمقصود بالتركيب ترجمة العناصر المكونة لمصطلح أوربي مركب إلى اللغة العربية وتكوين تركيب عربي من أكثر من كلمة يؤدي معنى المصطلح الأوربي، والفرق بين التركيب والنحت في تكوين المصطلحات كبير ففي النحت تفقد العناصر المكونة بعض صوامتها وحركاتها، وفي التركيب تحتفظ العناصر المكونة بكل صوامتها وحركاتها، ولذا يلاحظ ميل اللغة العربية إلى التركيب لا إلى النحت.[٣]

٤ــ المجاز: المجاز مَفْعَلٌ من جازَ الشيءَ يَجُوزه، إذا تعدَّاه، وإذا عُدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة، وفي إطلاق المجاز على اللفظ المنقول عن أصله شرطًا، وهو أن يقع نَقْلُه علي وجهٍ لا يَعْرَى معه من ملاحظة الأصل، ومعنى الملاحظة.[٤] والمجاز مصطلح يرد كثيرًا في كتب العقائد. كما أنه معروف عند أهل التفسير، والحديث، واللغة، والبلاغة، والأصول ويرد كثيرًا في كتبهم.[٥] والعرب كثيرًا ما تستعمل المجاز، فإنه دليل الفصاحة، ورأس البلاغة، وبه بانت لغتها عن سائر اللغات.[٦] ويكاد المجاز يكون من وسائل التصوير الفني عند القدماء والمعاصرين ولكنه ــ فضلًا عن ذلك ــ وسيلة من وسائل نمو اللغة، ويمكن الاستعانة به في وضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية على سبيل تغير الدلالة.[٧]

---

(١) اللمع في العربية (١٦٠)

(٢) ينظر: المعجم المنهجي لعلم المصطلحات المصطلحية (١٩٩)

(٣) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح (٧٧)

(٤) ينظر: أسرار البلاغة (٣٩٥)

(٥) ينظر: مصطلحات في كتب العقائد (١٩٧)

(٦) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه (١/ ٢٦٥)

(٧) ينظر: بحوث مصطلحية(٢٢) وللمزيد ينظر: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية(١٣٢)

٥ــ الاختصار: الاختصار في الكلام: قَصْدُ المعاني، وإيجاز القول. ويقال: أختصر الطريق: إذا أخذ أقرب مآخذه.(١) ومن كلام العرب الاختصار المفهم.(٢) وهو من شروط الفصاحة والبلاغة.(٣)

والاختصار من أسس بناء المصطلح ولقد عُرف منذ القدم عند العلماء فليس كما يقول بعضهم أنه ظهر في العصر الحديث أو أنه يعرف لدى الغرب دون العرب(٤)، وهو يأتي توفيرًا للوقت والجهد وتيسيرًا للفهم، ويكون بوضع أشكال معينة للتعبير عن المعنى بصورة رمزية مختزلة، وفق قواعد محددة ومتعارف عليها، فتختصر الكلمات في حروف تكون عادة أوائل كلمات المصطلح(٥). وهناك من يطلق على الكلمات الناتجة عنه بالمختصرات اللغوية(٦) فالمصطلحات المتولدة من الاختصارات واردة عند كثير من العلماء ولا سيما المعاجم الحديثة؛ وهناك أنماط للاختصارات ولكن لا مجال لذكرها هنا(٧)، ولقد أقر مجمع اللغة الاختصار الخاص ببعض العلوم المقتبسة من اللغة الإنجليزية، وهي قائمة على اختصار الكلمات لحروف، ونشر تلك الرموز في نشرة، وبيَّن فيها نهج اختيار الرموز والوحدات.(٨)

٦ــ المصطلحات التراثية: "تضم النصوص العربية المتخصصة مصطلحات كثيرة اختلفت دلالاتها فيها عن دلالاتها في اللغة العامة. وثمة تغير دلالي يتضح ببحث النصوص العربية على مدى عدة قرون؛ ولهذا يعد البحث الدلالي لمجموعات المصطلحات الواردة في التراث العربي أساسًا مهمًا للقيام بهذه البحوث. ومع بداية

---

(١) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٣/ ١٨٢٢)

(٢) ينظر: الكامل في اللغة والأدب (١/ ٢٧)

(٣) ينظر: سر الفصاحة (٢٠٥)

(٤) ينظر: المختصرات والرموز في التراث العربي (١٠٥) وما بعدها.

(٥) ينظر: المختصرات وطريقة أدائها باللغة العربية (١٣)

(٦) للمزيد حول هذا الأساس ينظر: المختصرات اللغوية في القديم والحديث (٩) وما بعدها.

(٧) ينظر: الأسس اللغوية لصياغة المصطلح القانوني (١٥١٦)

(٨) ينظر: الرموز والوحدات والدلالات في اللغة العلمية العربية (٥) وما بعدها.

العصر الحديث بدأت قضية الإفادة من كلمات عربية موروثة للتعبير عن مفاهيم جديدة، وهنا نجد قضية التغير الدلالي في إطار الحضارة المتغيرة تتخذ أبعادًا جديدة. وهذه البحوث الدلالية سواء أعدت برؤية وصفية (بنيوية) أو تاريخية فإنها ذات أهمية كبيرة في الدراسة اللغوية للمصطلحات."[١]

ويرى أحد الباحثين أن الفرق الذي يراه "بين المصطلحات الموضوعة بناء على المجاز والمصطلحات التراثية هو أنه إذا تمت استعارة المصطلح من اللغة العامة أو مجال آخر؛ ليعبر عن مفهوم جديد بينه وبين المفهوم القديم علاقة من نوع ما فإن هذا مجاز، أما المصطلحات التراثية فنقصد بها تلك المصطلحات المستخدمة في المجال نفسه في عصر قديم، وقد يكون هذا اللفظ مناظرًا معبرًا عن نفس ما يعبر عنه مصطلح أجنبي فيوضع مقابلًا له، أو أن المفهوم القديم مختلف نوعًا ما عن الجديد، من حيث توسيع مفهومه أو تضييقه. فما يفرق بين هذا وذاك هو انتماء المصطلح إلى المجال نفسه أو عدم انتمائه."[٢]

٧ــ التعريب أو الاقتراض: و"يقصد به الْأَلْفَاظ الَّتِي نقلت من اللُّغَات الْأَجْنَبِيَّة إِلَى اللُّغَة الْعَرَبيَّة سَوَاء وَقع فِيهَا تَغْيِير أم لم يَقع."[٣] وهو طريقة يلجأ إليها المعرِّب أو المصطلحي عند عدم العثور في معجماتنا وكتبنا القديمة، على كلمة مقابلة للكلمة الأجنبية، وبعد العجز عن توليد مصطلح جديد بالاشتقاق أو التجوز.[٤]

وبالنظر في مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أصدرها مجمع اللغة العربية نرى أن التعريب ــ إلى حد بعيد ــ مقصور على المجالات الدلالية التالية:

*أسماء الأجهزة والآلات.

*أسماء العناصر الكيمائية ذات الأسماء الدولية.

---

(١) الأسس اللغوية لعلم المصطلح (٣١)

(٢) معجم مصطلحات الفنون الجميلة قراءة معجمية ومصطلحية (٨٦٣)

(٣) الراموز على الصحاح (٥٨)

(٤) ينظر: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية (١٤٣)

*وحدات القياس المستخدمة في العلوم المختلفة، وهي وحدات يتم التعامل العلمي والتقني بها على مستوى عالمي مقنن، وبعضها منسوب إلى أسماء أعلام.

*مصطلحات علمية أساسية تستخدم عند الباحثين في دول العالم المختلفة، وتعد من الرصيد العالمي المشترك للتعبير العلمي.

*أقر مجمع اللغة العربية تعريب المصطلحات الدالة على التيارات الفكرية المنسوبة إلى أشخاص نسبت إليهم في كل اللغات، وأصبحت من الرصيد العالمي من المصطلحات.

*تضم المصطلحات المعربة أسماء علمية دالة على كائنات حيوانية، وليس المقصود بتلك الحيوانات المعروفة والتي لها أسماؤها في اللغة العامة... وغير ذلك.(١)

تلك أهم وسائل نمو اللغة العربية وهي وسائل تتسع لاستيعاب العلوم ومصطلحاتها وقد استعان بها العلماء منذ القدم وانتفع بها المعاصرون كثيرًا؛ حيث اخترعوا أسماء لم تكن معروفة واطلقوا الألفاظ القديمة على المعاني الجديدة ونقلوا من اللغات الأجنبية وكان شرطهم الأساسي في ذلك أن لا يكون المصطلح خارجًا على أبنية اللغة العربية، وأن يقبله الذوق وأن تكون للكلمة الجديدة أدنى صلة أو ملابسة بما تدل عليه من معنى جديد.(٢)

وفيما يلي تطبيق لتلك الأسس على مصطلحات (الصاحبي) اللغوية.

---

(١) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح (١٦٠) وما بعدها.

(٢) ينظر: بحوث مصطلحية (٣٠) وما بعدها

المبحث الثاني: التحليل الشكلي لمصطلحات (الصاحبي) اللغوية

إن شكل مصطلح ما هو عبارة عن مجموع الأصوات (شكل صوتي) أو الأحرف (شكل خطي) التي منها يتشكل المصطلح.(١) ويقصد بالتحليل الشكلي للمصطلحات: دراسة العناصر الصوتية والخطية والصرفية والتركيبية لمصطلح ما لإدراك ما بينها من علاقات.(٢) ونقصد هنا دراسة الرمز اللغوي للمصطلح. وذلك بدراسة الصورة المكتوبة للمصطلح عن طريق دراسة:

العناصر الصوتية: ويراد بها دراسة الأصوات والمقاطع للمصطلحات المعرَّبة؛ لبيان موافقتها للنظام الصوتي العربي أو لا.(٣)

العناصر الخطية: تتعلق هذه العناصر بالضبط اللغوي للمصطلحات؛ فالضبط اللغوي يعد من الوسائل الضرورية لوضوح دلالة المصطلحات، ولا نعني بالضبط ضبط المصطلحات كلها، ولا أحرف المصطلح كلها، ولكن ضبط أحرف المصطلحات التي تحتاج إلى ذلك، عندما يكون الضبط ضروريًا.(٤)

العناصر الصرفية: يكون بالبحث عن الكلمات وهي "مفردة لتكون على وزن خاص وهيئة خاصة وهو موضوع علم الصرف."(٥)، وفي علم المصطلحيةيكون بدراسة المصطلح البسيط، أي: المكون من كلمة واحدة. فـ"**الوسائل الصرفية** المختلفة لتكوين المصطلحات يمكن أن تُعِين بشكل ما على تحديد معنى المصطلح."(٦)

---

(١) ينظر: المعجم المنهجي لعلم المصطلحات المصطلحية (١٩٧)

(٢) ينظر: المصطلحية مقدمة في علم المصطلح (٢٢٤)

(٣) ينظر: الألفاظ الدخيلة في العربية المعاصرة (١٠٤)

(٤) السابق الصفحة ذاتها.

(٥) جامع الدروس العربية (٨/١)

(٦) الأسس اللغوية لعلم المصطلح (١٣)

العناصر التركيبيـــة: يعنى بها دراسة المصطلحات المركبة، أي: التي تزيـــد على كلمة واحدة.[١] وذلك ببيان أنواع التركيبات التي قد تدخلها الكلمـــات لتكـــوين المصطلحات.[٢] وهو يعد من أسس التوليد المصطلحي كما سيأتي.

إن القضايا الأساسية للبحث في المصطلحات العربية التراثية أو الحديثة هي قضية صياغة المصطلحات؛ فهو موضوع مهم يوضح الوسائل اللغوية التي اتخذت لتكوين المصطلحات، وذلك فيما يعرف بالتوليد المصطلحي أو البناء المصـــطلحي، وهي: الاشتقاق، والنحـــت، والتركيـــب، والمجـــاز، والتعريـــب، والاختصـــار، والمصطلحات التراثية، وغيرها.[٣]

وسأقتصر هنا في التحليل الشكلي للمصطلحات على دراسة **العناصر الصرفية والتركيبية** فقط؛ وذلك يتطلب الاعتماد في التحليل على مبدأين أو أساسين من أسس بناء المصطلحات اللغوية السابق الإشارة إليها، وهما: الاشتقاق والتركيب لدراســـة مصطلحات (الصاحبي) اللغوية.

ولم أقم **بالتحليل الخطي** و**الصوتي** للمصطلحات لمحدودية مساحة البحث.

لذا كان الاعتماد في التحليل الشكلي هنا على العناصر الصرفية ــ الاشتقاق ــ والتركيبية.

---

(١) ينظر: التركيب المصطلحي (٦)

(٢) ينظر: الألفاظ الدخيلة في العربية المعاصرة (١١٠)

(٣) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح (٣٠) وما بعدها

المطلب الأول : البناء الاشتقاقي لمصطلحات (الصاحبي) اللغوية

فطن الْعلمَاء مُنْذُ الْقدَم لفائدة الِاشْتِقَاق وأهميته واتضح لَهُم دوره البارز فِي إثراء اللُّغَة الْعَرَبيَّة بِمَا ينْتج عَنهُ من توليد للألفاظ والصيغ وربط بَين الْكَلِمَات ذَات الْحُرُوف المتجانسة والمعاني المتقاربة.(١) ف"الاشتقاق يقوم بتكوين كلمات جديدة بأوزان عربية لأداء الدلالات المرتبطة بهذه الأوزان، ويغلب أن يكون من مواد لغوية عربية. وعن طريق الاشتقاق تكونت في اللغة العربية آلاف الكلمات للحياة العلمية ولمصطلحات العلوم، وثبت أنه من أكثر طرق التنمية المعجمية فاعلية وأهمية."(٢) فهو يأتي لتلبية الحاجة المعاصرة إلى تكوين كلمات عربية لم ترد في المعجمات العربية وتصلح للتعبير عن المفاهيم المستحدثة في العلوم والصناعات.(٣)

وجدير بالذكر أنه في مجال علم المصطلحية يتجاوز معنى الاشتقاق المشتقات بالمعنى الاصطلاحي النحوي الذي يقصرها على: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.(٤) فننظر إلى الاشتقاق بمعناه الواسع الذي يشمل المشتقات الصرفية واللغوية، والاشتقاق يدعم أسسًا أخرى كالتركيب، فمن الممكن اشتمال التراكيب على بعض الكلمات المشتقة.(٥)

وبالنظر في بنية المصطلحات اللغوية في كتاب (الصاحبي) نجدها اعتمدت في التوليد المصطلحي على مبدأ الاشتقاق، فهو أكثر الأسس استخدامًا عند العلماء في بناء المصطلحات في مختلف المجالات ــ كما سبق ــ ولا سيما اللغوية منها وبرز ذلك في مصطلحات (الصاحبي) اللغوية، كما سيتبين في أثناء الدراسة.

من المعلوم أن أركان الاشتقاق، ثلاثة: المشتقات، والمشتق منه، وعملية الاشتقاق.

---

(١) ينظر: من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق (٣٠٨)

(٢) الأسس اللغوية لعلم المصطلح (٣٦)

(٣) ينظر: السابق (٣٨)

(٤) ينظر: السابق (٣٧)

(٥) ينظر: معجم مصطلحات الحاسبات قراءة تحليلية نقدية (٣٤)

وبالنظر في مصطلحات ابن فارس تجده أورد كثيرًا من المصطلحات المشتقة والتي تعدد صورها، وفيما يلي بيان لها:

أولًا: المشتقات: وهذا الركن في الاشتقاق يتكون من عنصرين هما:

أـ أبنية المصادر الأصلية: جاءت المصطلحات في (الصاحبي) على نسقها بأوزان متعدة منها:

*(**فَعْل**: الحَرْف، الخَزْم، القَبْض، النَحْت، النَعْت).

*(**فَعَل**: النَسَق، الخَبَر).

*(**فِعْل**: الاِسْم، الفِعْل، الشِعْر).

*(**إفعال**: الإشباع، الإعراب، الإطلاق، الإضمار، الإبدال، الإفراط، الاتباع).

*(**فَعال**: الكلام).

*(**تفعيل**: التأكيد، التقييد، التعويض).

*(**افتعال**: الاشتراك، الاقتصاص، الاعتراض).

*(**استفعال**: الاستثناء، الاستخبار، الاستطراد).

*(**مُفاعَلة**: المحاذاة).

لماذا جاءت هذه المصطلحات على أبنية المصادر الأصلية؟

بالنظر لدلالة المصدر ــ الاسم ــ وهي الثبوت[1] يمكن استنتاج السبب وراء مجيء هذه المصطلحات بصيغة المصادر وهو الرغبة في ثبوت رمزها اللغوي ومفهومها في عالم الدراسات اللغوية، فمن يضع المصطلح العلمي يرغب في بقاء دلالته على الدوام مقترنة بصورته اللفظية، لا تتغير ولا تتبدل وخير من يقوم بهذا الدور من صيغ العربية المصادر، فكما أن "الوصف بالاسم أقوى من الوصف بالفعل."[2] كان مجيء المصطلحات على صيغة الاسم أقوى من مجيئها على الفعل، وربما جعلوا المصدر يستخدم في صياغة المصطلحات اللغوية باعتباره أصل المشتقات طبقًا لما ذهب إليه بعض العلماء.

---

(١) ينظر: معاني الأبنية في العربية (٩)

(٢) السابق (١٤)

ب ــ المشتقات: بالنظر في المصطلحات التي بين أيدينا تجدها جاءت بصور متعددة للمشتقات، حيث جاء منها:

١ ــ اسم الفاعل: جاء على صيغ متعددة. وأغلبها جاءت من الأفعال الثلاثية ومنها:

*(**فاعِل:** اسم **فارق**، اسم **لازم**، اسم **ظاهر**، **واضح** الكلام) وهذه المصطلحات من الأفعال الثلاثية: (فرق، لزم، ظهر، وضح).

*(**مُنفعِل:** كناية **منفصِلة**) وهذا المصطلح من مزيد الثلاثي: (فصل).

*(**مُستفعِل:** كناية **مستجِنَّة**) هذا المصطلح من الفعل الثنائي المضعف: (جنّ).

ولكن لماذا جاءت هذه المصطلحات على صيغة اسم الفاعل دون غيرها من المشتقات؟

بالنظر لدلالات هذه المصطلحات تجد فيها معنى المشاركة في القيام بالدلالة المنوط بها المصطلح، ففي مصطلح (اسم فارق) تستشعر منه أن الفرق هنا من قام به هو الاسم، فالفرق لا يتحقق إلا من خلال الاسم فجاء بصيغة اسم الفاعل، وكذلك مصطلح (اسم لازم) فاللزوم جاء من الاسم فلا يتصور من غيره، وكذلك مصطلح (اسم ظاهر) فالظهور جاء من الاسم ذاته، ومصطلح (واضح الكلام) الكلام لا يكون مقبولًا إلا بالوضوح لذا جاء بصيغة اسم الفاعل في هذا المصطلح، وأيضًا مصطلحي (كناية منفصلة، ومُستجِنة) فهنا نسب الانفصال والإضمار لها فكأنها هي الفاعلة له، إذن فلابد من التأكيد على ذلك من خلال صيغة اسم الفاعل. وأيضًا جاءت على اسم الفاعل لإفادة الثبوت واللزوم والمصطلحات إنما تأتي ليطلب بها اللزوم؛ لذلك كان هذا الاشتقاق مناسبًا أكثر من غيره في التعبير عن هذه المصطلحات.

٢ ــ اسم المفعول: جاءت على صيغ متعددة، وتنوعت الأفعال التي جاءت منها على النحو التالي:

*(**مُفعَل:** المشكَل، مُهمَل) وهذه المصطلحات من الأفعال (اشكل، واهمل).

*(**مَفعَل:** اسم **مَكْني**) هذا المصطلح من الفعل الثلاثي الناقص (كنى).

*(**مستفعَل**: المستعمل) هذا المصطلح من الفعل الثلاثي (عمل).

ولكن لماذا جاءت هذه المصطلحات على صيغة المفعول ؟

اسم المفعول يستخدم للدلالة على من وقع عليه الفعل وبالنظر في مصطلحات **مشكل ومهمل ومستعمل** نجدها مصطلحات تحمل دلالات المفعولية؛ فعلى سبيل المثال توافقت هذه الدلالة على المفعولية مع ما أورده بعضهم من تعريف لمصطلح المهمل حيث يقول الكفوي: "المهمل: ما لم يوضع."[1] وكذا المشكل في الكلام حادث بفعل أمور معينة جاءت في النصوص كما سبق ذكره، كذا **المكني والمستعمل** من الألفاظ حدث بسبب المتكلمين من حيث إهمالهم له أو استعمالهم؛ لذلك وقعت صفة الكناية والاستعمال والإهمال وغيرها على هذه المصطلحات فأصبحت هذه المصطلحات جميعًا مفعولات لا فاعلات.

٣ ــ **صيغ المبالغة:** وجاء منها:

*(فَعُول: العروض) من الفعل الثلاثي (عرض).

٤ــ **الصفة المشبهة** وجاء منها:

*(فعيلة: الحقيقة) من الفعل الثنائي المضعف (حقق).

بالنظر في مصطلحات ابن فارس لم أجده استخدم الفعل ولا الظرف ولا الأداة في المصطلحات الواردة في كتابه؛ وأجدني في تفسير هذا المسلك متفقة مع غيري ممن بحث في بنية المصطلحات؛ حيث إن غياب استعمال الفعل مصطلحًا؛ لعجز الفعل عن تحمل ذلك من الناحية النحوية؛ لأنه يحتاج في تمام معناه إلى مسند إليه. وإذا أوردته مع المسند إليه فإنك تحصل على جملة، وهو ما لا يستقيم في وضع المصطلحات؛ لأن المصطلحات تستوجب الاختصار لا الاسترسال، وغياب الظرف والأداة مصطلحات يوحي بوعيه الضمني بقصورها عن ذلك، وبوعيه الضمني أيضًا بأن الاسم والصفة هما القادران دون غيرهما على التعدد، والتنوع، واستيعاب المفاهيم غير المتناهية، والاستقلال بنفسهما أصالة.[2]

---

(١) الكليات (١٠٥٧)

(٢) ينظر: بنية المصطلح اللغوي في كتاب المقتضب للمبرد (١٧٢، ١٧٣)

ثانيًا: المشتق منه:

عند النظر للمشتقات الواردة في (الصاحبي) تجدها أخذت من أسماء المعاني لا الأعيان ولا المعربات. وذلك يحتمل أن يكون بسبب أن المجالات اللغوية اللسانية علوم نظرية إنسانية فتبنى على الأسس المعنوية لا الحسية بعكس العلوم التطبيقية التي تتكون من الأمور المادية.

وبالنسبة لعدم وجود مصطلحات مشتقة من المعربات؛ لكون عالم جليل كابن فارس في غنى عن الاقتراض من اللغات الأخرى، لا سيما وهو يتناول مصطلحات لغوية منبعها الأصيل اللغة العربية ذاتها، فلم نجد عنده نقلًا لمصطلحات أو قواعد أو أساليب لغات أخرى. وكذا لكون هذه الحقبة لم تنتشر فيها المعربات اللغوية وكانت العلوم العربية قائمة بذاتها وفي أوج تقدمها الفكري، ولم يكن الاختلاط اللغوي والتقارض بين اللغات كما هو حادث في عصرنا الحديث.

ثالثًا: عملية الاشتقاق:

بالنظر لعملية الاشتقاق التي حدثت في مصطلحات ابن فارس في كتابه (الصاحبي) تجدها تستند في مجملها على القواعد القديمة للاشتقاق التي وضعها علماء اللغة قديمًا واتفقوا على كونها قواعد عملية الاشتقاق، ولم نجد لديه مشتقًا من القواعد التي كانت محل خلاف بين العلماء ولم تُقر ضمن قواعد الاشتقاق إلا في العصر الحديث من خلال المجامع اللغوية[1]، فلم تجد في مصطلحاته مصدرًا صناعيًا مثالًا على قواعد الاشتقاق المستحدثة.

وبجانب ذلك تجد عملية الاشتقاق فيها حدثت حسب **المعيارية الاصطلاحية** التي من أسسها:

١ – التأسيم: أي تحويل الأجزاء الصرفية المعبرة عن المصطلح إلى صورة اسمية. وبما أن الاسم يمثل موضوعًا؛ فإن التأسيم يستعمل بقوة لخلق تأثير موضوعي. وهو ما يفسر وروده بكثرة في النصوص العلمية وفي الخطابات التي تحاكيها.

(١) ينظر: مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا ١٩٣٤ ـــ ١٩٨٤، (٥٧) وما بعدها.

٢ – تجريد المصطلح من تصريفاته، فعندما يدخل الفعل في اصطلاح ما يقع تجريده من لواصق الزمن والوجه.

٣ – عزل المصطلح عن السياق، وهو ما يتيح للمصطلح إمكان التعبير عن نفسه بنفسه، في استقلال عن المتغيرات التي تؤثر في وروده وموقعه في النص.(١)

ومن المعلوم أن أهم قواعد توليد الوحدة المعجمية الجديدة توليدًا صرفيًا، الاشتقاق: أي صوغ وحدة معجمية جديدة ذات بنية صرفية مستقلة، بسيطة، دالة بنفسها من أصل ما، وللتوليد بالاشتقاق ضروب كثيرة منها اشتقاق فعل من فعل، واسم من فعل، وصفة من فعل، واسم من اسم، وفعل من اسم، وصفة من اسم، وصفة من صفة...إلخ.(٢) وتجد من هذه الضروب تسعًا فقط صالحة لاشتقاق المصطلحات، وهي: اسم من فعل، صفة من فعل، اسم من اسم، صفة من اسم، صفة من صفة، اسم من صفة، صفة من ظرف، اسم من أداة، صفة من أداة.(٣)

وبتأمل مصطلحات (الصاحبي) تجد المشتقات فيها جاءت أسماء مشتقة إما من الفعل وإما من الصفة؛ ومن هنا يتأكد لنا جريان مصطلحات (الصاحبي) على المعيارية الاصطلاحية ــ كما سبق ــ والتي من مبادئها (التأسيم)، كما يلي:

مصطلحات تولدت باشتقاق اسم من فعل، ومنها:

الإبدال، الاتباع، الاستثناء، الاستخبار، الاستطراد، الإشباع، الاشتراك، الإضمار، الإطلاق، الاعتراض، الإعراب، الإفراط، الاقتصاص، التأكيد، التعويض، التقييد، الحرف، الخبر، الخزم، الشعر، الفعل، القبض، المحاذاة، النحت، النسق، النعت.

ومن يتأمل المصطلحات يرى غلبة الاشتقاق من المصدر دون الزمان وهنا وافق ابن فارس القواعد العربية في الاشتقاق، فكما جاء أن "اشتقاق الفعل من المصدر دون الزمان؟... بسبب أن أسماء الأزمنة قليلة، وأسماء الأنفس كثيرة، فلو

---

(١) ينظر: المصطلح: البنية والتمثيل (٧) وما بعدها

(٢) ينظر: مقدمة لنظرية المعجم (٦٣)

(٣) ينظر: بنية المصطلح اللغوي في كتاب المقتضب للمبرد (١٧٨)

اشتق من الزمان لفظ الفعل ضاق الكلام، ولم يكن فيه مع ذلك دلالة على المصدر، فاشتق من لفظ الأفعال المصدر، لأنها لا تفارقه، وإن لم يكن لها اسم يحصرها."[١]

فهنا ــ طبقًا للرأي القائل بأن المصدر هو أصل المشتقات ــ يكون اشتقاق المصطلحات من دلالة المصدر دون الزمان؛ حتى يتحقق في المصطلح البقاء فلو اشتق من الزمان كان ذلك إيذانًا بانتهاء صلاحية المصطلح بانتهاء زمان اشتقاقه سواء في الماضي أو المضارع، ولكن كون الاشتقاق حادث من المصدر الذي هو بطبيعته خال من الزمان، فلن تنتهي صلاحيته للاستخدام في العلوم والفنون، ويبقى ما بقى العلم المصطلح عليه له.

(١) علل النحو (١٣٩) بتصرف

المطلب الثاني: البناء التركيبي لمصطلحات (الصاحبي) اللغوية

من تعريفات المصطلح: "أنه وحدة ذات معنى مكونة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من عدة كلمات (مصطلح مركب)، وتشير إلى مفهوم ما بطريقة المشاركة في المعنى داخل حقل معين."(١) ومن هنا كان من قواعد توليد الوحدة المعجمية (المصطلح) التركيب ــ كما سبق ــ : ويكون بالجمع أو المزج بين وحدتين أو أكثر لتوليد وحدة معجمية مركبة إما تركيبًا إضافيًا، وإما تركيبًا مزجيًا وإما تركيبًا إسناديًا، على أن التركيب الإضافي والإسنادي قد تولد بهما وحدات معجمية معقدة.(٢)

وأطلق على هذا النوع من المصطلحات (التعبير المصطلحي) لأنه "مصطلح مركب للدلالة على مفهوم واحد. مثال: طبيب عيون."(٣)

وتتكون المركبات المصطلحية من كلمتين أو أكثر بينهما علاقة من علاقات التراكيب، ويُعرف الجزء الأول من هذه المركبات بالمحدَّد (النواة)، بينما يُشكل الجزء الثاني المحدِّد أو المحدِدات، وتختلف العلاقات بين هذين الجزءين.(٤)

المحدَّد (النواة): "مصطلح يشتمل على عدة عوامل، ويدعى أيضًا قاعدة لعبارة التعبير.

المحدِّد: مصطلح يحدد العوامل التي يشتمل عليها المصطلح المحدَّد.

مثال: في وحدة مركزية، وحدة هي المحدَّد، مركزية هي المحدِّد."(٥)

والمصطلحات المركبة في كتاب (الصاحبي) يمكن دراستها على النحو التالي:

---

(١) المعجم المنهجي لعلم المصطلحات المصطلحية (١٩٥)

(٢) ينظر: مقدمة لنظرية المعجم (٦٣)

(٣) المعجم المنهجي لعلم المصطلحات المصطلحية (١٩٨)

(٤) ينظر: معجم مصطلحات الفنون الجميلة (٨٥٥)

(٥) المعجم المنهجي لعلم المصطلحات المصطلحية (١٩٩)

أولًا: تنقسم من حيث عدد ألفاظ المركب إلى:

***كلمتين**، نحو: اسم فارق، اسم مفارق، اسم مشتق، اسم مضاف، اسم مقتض، ألف أصل، ألف وصل، ألف قطع، ألف استفهام، إضمارُ الأسماء، إضمارُ الأفعال، إضمارُ الحروف، عَنْعَنَة تَميم، عَجْرفيّة قَيْس، كَشْكَشَة أسَد، كَسْكَسة رَبيعةَ، علُيا هَوازن، سُفلى تميم، واضح الكلام، كناية متصلة.

***ثلاث كلمات: الإشباع والتأكيد.** (باعتبار الواو كلمة).

***أربع كلمات:** ألف المخبر عن نفسه. (باعتبار حرف الجر كلمة).

ثانيًا: بالنسبة لنواة التركيب (المحدَّد):

بالنسبة إلى نواة التركيب في المصطلحات المركبة في (الصاحبي) يتكون من:

***كلمة واحدة**، مثل: كلمة (اسم) في مصطلحات: (اسم فارق، اسم مفارق، اسم مشتق، اسم مضاف، اسم مقتض) وكلمة (ألف) في مصطلحات: (ألف أصل، ألف وصل، ألف قطع، ألف استفهام، ألف المخبر عن نفسه)، وكلمة (إضمار) في مصطلحات (إضمارُ الأسماء، إضمارُ الأفعال، إضمارُ الحروف)، وكلمة (عنعنة) في مصطلح (عَنْعَنَة تَميم)، وكلمة (عجرفية) في مصطلح (عَجْرفيّة قَيْس)، وكلمة (كشكشة) في مصطلح (كَشْكَشَة أسَد)، وكلمة (كسكسة) في مصطلح (كَسْكَسة رَبيعةَ)، وكلمة (هوازن) في مصطلح (علُيا هَوازن)، وكلمة (تميم) في مصطلح (سُفلى تميم)، وكلمة (الكلام) في مصطلح (واضح الكلام)، وكلمة (الكناية) في مصطلحات: (الكناية متصلة، ومنفصلة، ومستجنة).

***كلمتين**، مثل: كلمتي (الإشباع، التأكيد) في مصطلح (الإشباع والتأكيد).

ويلاحظ أن النواة في هذه المصطلحات تمثل مصطلحًا مستقلًا. فالألف، والإضمار، والعنعنة، والعجرفية، والكشكشة، والكسكسة، والكلام، والكناية، والإشباع، والتأكيد؛ جميعها تصلح لأن تكون مصطلحًا قائمًا بذاته في العلوم اللغوية، ومصطلحي هوازن، وتميم في العلوم الجغرافية فهما يدلان بذاتهما على مسميات مكانية، وبتركيبهما هذا يدلان على مصطلحات لغوية.

ثالثًا: بالنسبة للمحدِّد/ المحددات:

بالنظر في محدِّدات المركبات المصطلحية تجدها تتكون من الناحية العددية من الأنماط الآتية:

***المحدِّد كلمة واحدة لنواة هي كلمة واحدة،** مثل: كلمة (فارق) في مصطلح: (اسم فارق)، كلمة (مفارق) في مصطلح (اسم مفارق)، وكلمة (مشتق) في مصطلح (اسم مشتق)، وكلمة (مضاف) في مصطلح (اسم مضاف)، وكلمة (مقتض) في مصطلح (اسم مقتض) وكلمة (أصل) في مصطلح (ألف أصل)، وكلمة (وصل) في مصطلح (ألف وصل)، وكلمة (قطع) في مصطلح (ألف قطع)، وكلمة (استفهام) في مصطلح (ألف استفهام)، وكلمة (الأسماء) في مصطلح (إضمار الأسماء)، وكلمة (الأفعال) في مصطلح (إضمار الأفعال) وكلمة (الحروف) في مصطلح (إضمار الحروف) وكلمة (تميم) في مصطلح (عَنْعَنَة تَميم)، وكلمة (قيس) في مصطلح (عَجْرفيّة قَيْس)، وكلمة (أسد) في مصطلح (كَشْكَشَة أسَد)، وكلمة (ربيعة) في مصطلح (كَسْكَسة رَبيعةَ)، وكلمة (عُليا) في مصطلح (علُيا هَوازن)، وكلمة (سُفلى) في مصطلح (سُفلى تميم)، وكلمة (واضح) في مصطلح (واضح الكلام)، كلمة (متصلة، منفصلة، مستجنة) في مصطلح (الكناية متصلة، ومنفصلة، ومستجنة).

***المحدِّد ثلاث كلمات لنواة هي كلمة واحدة،** مثل (ألف المخبر عن نفسه) فالنواة كلمة (ألف) وكلمات (المخبر عن نفسه) المحدِّدات **(باعتبار عن كلمة)** ولم يأت غير هذا المصطلح يحتوي على ثلاثة محدِّدات عنده.

وجدير بالذكر: أن هناك مصطلحًا واحدًا فَقَدَ المحدِّد، وهو مصطلح **(الإشباع والتأكيد)** فلم يوضح أي إشباع وتأكيد وإن كان المحدِّد مفهومًا من سياق الباب، إلا أن المصطلح في صياغته الشكلية ــ بنائه التركيبي ــ لم يشتمل عليه.

رابعًا: تنقسم من حيث علاقة النواة بالمحدِّدات إلى:

١- **المركب الاسمي:** يبتدأ باسم يكون نواة المركب، وله أنواع: إسنادي، بياني، وصفي، عطفي، وهذه الأنواع تأتي بسيطة ومعقدة[١]:

أ- المركب البسيط (مصطلحات بسيطة): ما تكون من كلمتين، وجاء منه في (الصاحبي):

***مركب إضافي، مثال:** عَنْعَنَة تَميم، ولا عَجْرفيّة قَيْس، ولا كَشْكَشَة أسَد، ولا كَسْكَسة رَبيعةَ.

علُيا هَوازن، سُفلى تميم، واضح الكلام، اسم فارق، اسم مفارق، اسم مشتق، اسم مضاف، واسم مُقْتَضٍ، إضمارُ الأسماء، وإضمارُ الأفعال، وإضمارُ الحروف.

***مركب بياني وصفي، مثال:** أَلِفُ أصْل، وألف وصل، وألف قَطْع، وألف استفهام. كناية متصلة ومنفصلة ومستجنة.

***مركب عطفي، مثال:** الإشباع والتأكيد.

ب- المركب المعقد (مصطلحات معقدة): ما كانت مكونة من ثلاثة عناصر أو أكثر. لم يأت منه سوى:

***مركب اسمي معقد،** وهو: أَلف المُخْبر عن نفسه.

تلاحظ من التقسيمات السابقة أنه لا توجد مركبات فعلية في المصطلحات اللغوية في كتاب (الصاحبي). وذلك يؤكد ما ذكر من قبل في تحليل البناء الاشتقاقي وهو التزام ابن فارس بالمعايير المصطلحية في تأسيم المصطلحات حتى في المركبة منها وليس فقط البسيطة. وذلك أيضًا يتفق مع كون المصطلحات بوجه عام "مكونة بشكل كبير من الأسماء."[٢] وإن كان هناك من "يشك كثيرًا في أن الاسم هو المقولة النحوية الأكثر غنىً من تضمنها للمعلومة الدلالية."[٣] ولكن الواقع يرشح غلبة المصطلحات بالصورة الاسمية.

---

(١) ينظر: الألفاظ الدخيلة في الفصحى المعاصرة (١٧٧) وما بعدها

(٢) المصطلح: البنية والتمثيل (٩)

(٣) السابق (٩)

تعقيب:

من خلال النظر في البناء الاشتقاقي والتركيبي للمصطلحات اللغوية الواردة في (الصاحبي) تجد أن:

*المصطلحات جاءت موافقة للمعيارية المصطلحية في توليد الوحدة المعجمية عن طريق الاشتقاق؛ كالتأسيم والتجريد وغير ذلك مما سبقت الإشارة إليه في الضبطية المصطلحية.

* المصطلحات المركبة جاءت متنوعة الصور، متوفرًا فيها أسس الصياغة التركيبية وفقًا لقواعد البناء المصطلحي كاشتمالها على المحدَّد والمحدِّد.

* أغلب المصطلحات المركبة كونت من كلمتين وذلك جعل تداولها بين المستخدمين أمرًا سهلًا ميسورًا، فأصبحت قريبة الأخذ في عالم اللغة.

* بعض المصطلحات جمعت في تكوينها بين مبدأي الاشتقاق والتركيب: كما في اسم ظاهر، وكناية مستجنة، وغيرهما.

المبحث الثالث: التحليل المفهومي لمصطلحات (الصاحبي) اللغوية

يعتمد التحليل المفهومي (الدلالي) للمصطلحات على المفهوم فهو: "دراسة المحتوى المفهومي، أي: دراسة مجموع السمات الدلالية لمفهوم ما."[١] ويكون بـ "تحديد ميزات مفهوم ما، في إدراكه، وفي توسعه والعلاقات التي يتميز بها عن المفاهيم الأخرى."[٢]

وسأتناول في أثناء التحليل المفهومي لمصطلحات (الصاحبي) اللغوية أنواع المصطلحات من حيث: حالة الاتفاق، انتقال المعنى وعدمه، طبيعة العلاقة بين البناء الشكلي والمفهوم.

وقبل الشروع في التحليل المفهومي للمصطلحات سأعرض للمراد بكل من المفهوم، أنواع المصطلحات من حيث حالة الاتفاق، أنواع المصطلحات من حيث انتقال المعنى وعدمه:

***المفهوم هو:** "تمثيل فكري لشيء ما (محسوس أو مجرد) أو لصنف من أشياء لها سمات مشتركة ويعبر عنه بمصطلح أو برمز."[٣]

***أنواع المصطلحات من حيث حالة الاتفاق:**

توقيفي: وتندرج تحته المصطلحات التي نشأت بعد ظهور الإسلام، كالصوم والصلاة.. إلخ، حيث إن هذه المصطلحات حددت دلالتها الاصطلاحية من قبل الله – سبحانه وتعالى – وبالكيفية التي أرادها، وينقسم إلى:

أ ــ **توقيفي فردي:** وهو ما وضعه فرد ما للدلالة على معنى محدد، ثم وافقه الآخرون في استعماله.

ب ــ **توقيفي جماعي:** وهو ما يتفق عليه جماعة من العلماء أو اللغويين، كالمصطلحات التي تقرها المجامع اللغوية.[٤]

---

(١) المصطلحية مقدمة في علم المصطلح (٢١٥)

(٢) المعجم المنهجي لعلم المصطلحات المصطلحية (٢٠٠)

(٣) المصطلحية مقدمة في علم المصطلح (٢١٣)

(٤) ينظر: الألفاظ الدخيلة في الفصحى المعاصرة (٤١)

***أنواع المصطلحات من حيث انتقال المعنى وعدمه، وينقسم إلى:**

أ ــ **معنى حقيقي**، أي: "معنى أصلي لمصطلح ما."[١]

ب ــ **معنى مجازي**، أي: "معنى وحدة دلالية مشتملة على تحول دلالي، وخاصة من المحسوس إلى المجرد ومن النشيط إلى الخامل."[٢]

ولكون التحليل المفهومي يحتاج للتفصيل والتطبيق لتعدد نقاطه سأكتفي هنا ببعض المصطلحات التي جاءت في كتاب (الصاحبي) كنماذج للتحليل المفهومي حتى لا أطيل الدراسة.

وقبل الشروع في التحليل المفهومي للمصطلحات لا بد من خطوة تسبقها وهي تأصيل المصطلحات، وكذلك بيان جانب من امتداداتها في كتابات اللاحقين على ابن فارس، مما يظهر تأثرهم بما ورد عنده، حتي أتمكن من التحليل الدلالي على أسس سليمة. وقد تنوعت المصطلحات اللغوية التي وردت في (الصاحبي) بين مصطلحات انفرد بها ابن فارس من حيث الشكل والمفهوم، ومصطلحات انفرد بها من حيث الشكل فقط، ومصطلحات انفرد بها من حيث المفهوم فقط، ومصطلحات وافق غيره فيها من حيث الشكل والمفهوم.

أولًا: ما انفرد به من حيث الشكل والمفهوم:

١- مصطلح الاقتصاص:

مفهوم الاقتصاص: يقول ابن فارس: "من نظم كتاب الله – جلّ ثناؤه – **الاقتصاص**، وهو أن يكون كلام في سورة مقتصًا من كلام في سورة أخرى أو في السورة معها. كقوله – جلّ ثناؤه –: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ أَجۡرَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾**(العنكبوت من الآية٢٧)** والآخرة دار ثواب لا عمل، وهو مقْتَصٌّ عن قوله تعالى:﴿وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا قَدۡ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ﴾**(طه الآية٧٥)**."[٣]

---

(١) المعجم المنهجي لعلم المصطلحات المصطلحية (١٩٦)

(٢) المصطلحية مقدمة في علم المصطلح (٢٢١)

(٣) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (١٨١)

الاقتصاص مأخوذ من (ق ص ص) ومن معانيها الأخذ من الكلام، يقول الخليل: "الاقتِصاصُ والاستِقْصاصُ والإقصاصُ لكل معنى، اقتُصَّ منه أي أخذ منه. واستَقَصَّ منه أي طلب أن يُقَصَّ منه، وأَقَصَّه به."[١] ثم أختص عند ابن فارس بأخذ الكلام في سور القرآن.

تأصيل مصطلح الاقتصاص: مصطلح الاقتصاص بهذا البناء الشكلي والمفهومي لم يذكر لدى السابقين لابن فارس، وذلك في حدود ما اطلعت عليه، وبذلت فيه قصارى جهدي.

وبالبحث تجد أن مصطلح الاقتصاص جاء في ثنايا مؤلفات اللاحقين له فها هو ذا الكفوي (ت١٠٩٤ه) ممن تناولوا مفهوم الاقتصاص وكان بالمفهوم العام التي جاء عند ابن فارس، ولكنه لم ينص على كونه مختصًا بسور القرآن الكريم، وإن كان في ذكر المثال عليه جاء به من سور القرآن الكريم، فيقول في كلياته: "الاقتصاص: هو أن يكون الكلام في موضع مقتصًا من كلام في موضع آخر، أو في ذلك الموضع، كقوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيۡنَٰهُ أَجۡرَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾**(العنكبوت من الآية٢٧)** والآخرة دار الثواب لا عمل فيها، فهذا يقتص من قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا قَدۡ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ﴾**(طه الآية٧٥)**."[٢] والتهانوي أيضًا (ت بعد١١٥٨ه) ينقله عن ابن فارس كما هو دون تغيير أو تعديل وينسبه إليه أيضًا، فيذكر أن الاقتصاص "بالصاد المهملة عند البلغاء كما ذكره ابن فارس هو أن يكون كلام في سورة مقتصّا من كلام في سورة أخرى أو في تلك السورة."[٣]

وتأثُر العلماء بمفهوم مصطلح الاقتصاص الذي وضعه ابن فارس لم يقف عند هذين العالمين، بل جاء عند غيرهما ممن جاءوا بعده، فاستعانوا بالمصطلح

(١) كتاب العين (ق ص) (٥/ ١١)
(٢) الكليات (١٥٩)
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٢٤٥)

في ثنايا تفسيرهم للقرآن حتى إن كانوا لم يشيروا صراحة للمصطلح أو إلى واضعه، وإنما استخدموا مفهومه، ومنهم:

أبو حيان التوحيدي (ت٤٠٠هـ) حيث جاء المصطلح ببنائه الشكلي في كتابه، ومثل له بمثال ولكن دون أن يشير إلى البناء المفهومي لمصطلح الاقتصاص، يقول: "وسأله هذا الشيخ ليلةً أخرى عن قوله عزّ وجلّ: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ﴾**(الأعراف من الآية١٤٢)**، وعن الفرق بين هذا الاقتصاص وبين قوله: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾**(البقرة من الآية٥١)**، فما أعاد ولا أبدى."[١]

وكذا ذكره الأصفهاني (ت٤٢١هـ)، فيقول: "وقوله تعالى في سورة الرّحمن: عند ذكر وعيد الكفار، والإنذار من يوم الحشر، والمعاد وما يجري مجراه من الاقتصاص، والأمر بالعدل والإنصاف...."[٢] فترى أن التوحيدي، والأصفهاني مثّلا له دون الوقوف على مفهومه.

ذلك وروده في علم اللغة، والتفاسير وتجده ذكر في علم المنطق، يقول ابن سينا: "الاقتصاص هو: إيجاز لما يراد أن يظهر ويوضح بعد، ولكن لا على ذلك النسق والترتيب، بل بإشارة جزئية."[٣]

وبالتحليل المفهومي له في العلوم المختلفة تجد ترابطًا بين مفهوم الاقتصاص في هذه العلوم فهو يدل على القطع والأخذ.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن مصطلح الاقتصاص يعد مصطلحًا **توقيفيًا فرديًا**؛ حيث وضعه ابن فارس، ونقله عنه غيره من العلماء، وبذلك يعد من المصطلحات التراثية التي وضعها ابن فارس ونقلها عنه العلماء.

طبيعة العلاقة بين البناء الشكلي والمفهومي:

المصطلح جاء به ابن فارس في صورة مفردة (بسيط) بصيغة المصدر على وزن افتعال من باب افتعل، ومن معاني افتعل الاتخاذ[٤] وهنا تناسب البناء الشكلي

---

(١) أخلاق الوزيرين (٣١١)

(٢)الأزمنة والأمكنة (٥٧)

(٣) الهداية في المنطق (٤٣٤/٣)

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (٣٧٣)

ــ الصيغة الصرفية ــ مع البناء المفهومي. في دلالتهما على القص والقطع والأخذ.

وبإمعان النظر في مصدرية المصطلح تجد أن ابن فارس قد حالفه التوفيق في بنائه، فالمصطلح اللغوي يمتاز بثبات دلالته واستمرارها ــ غالبًا ــ وذلك يتوفر في صيغة المصدر وتحقق هذا في مصطلحنا؛ حيث تناوله اللاحقون لابن فارس بالدلالة ذاتها حيث استقرت ولم تتغير فناسبت البناء الشكلي الذي جاء به ابن فارس وهو المصدرية.

تصنيف المصطلح باعتبار انتقال المعنى وعدمه:

لفظة الاقتصاص حدث لها تحول دلالي؛ حيث خرجت من معناها الأصلي إلى معنى اصطلاحي وذلك عن طريق المجاز، فهي هنا وحدة دلالية مشتملة على تحول دلالي عن طريق تضييق المعنى؛ ففي الأصل الاقتصاص يدل على الأخذ والقطع بوجه عام ثم خصصه ابن فارس وضيق دلالته ليستخدم في مجال النظم القرآني.

٢- مصطلح القبض:

مفهوم القبض: يقول ابن فارس: "العرب تبسط الاسمَ والفعل فتزيد في عدد حروفهما، ولعل أكثر ذلك لإقامة وزنِ الشعرِ وتسوية قوافيه ... القَبْضُ محاذاةً للبسط الذي ذكرناه، وهو النقصان من عدد الحروف."(١)

وأصل دلالة اللفظة التجمع والأخذ جاء فيها: "الْقَافُ وَالْبَاءُ وَالضَّادُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مَأْخُوذٍ، وَتَجَمُّعٍ فِي شَيْءٍ."(٢)، ومنه: "القَبْضُ: جمعُ الكَفِّ على الشَّيْءِ."(٣)

ومما جاء عند السابقين خاص بنقصان الحروف ولكن في حروف الشعر خاصة وعرف عند أهل العروض هما مصطلحا الخبن كما سماه الخليل(٤)، والخبل

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (١٧٣)
(٢) معجم مقاييس اللغة (ق ب ض) (٥/٥٠)
(٣) تاج العروس من جواهر القاموس (ق ب ض) (٥/١٩)
(٤) ينظر: كتاب العين (خ ن ب) (٤/ ٢٧٩)

كما سماه ابن جني[١]، أما ما أطلق عليه القبض عند ابن فارس فهو عام في نقصان الحروف؛ وبتسميته القبض يعد مصطلحًا **توقيفيًا فرديًا** وضعه ابن فارس بمفرده، وذلك في الشكل والمفهوم.

طبيعة العلاقة بين البناء الشكلي والمفهومي:

جاء مصطلح (القبض) بسيطًا (مفرد) بصيغة المصدر على وزن (فَعْل) مأخوذ من (فَعَل) وبالبحث عن معانيها نجد لها عدة معان منها التجريد[٢] وبمقارنة هذا المعنى بدلالة القبض هنا نجد تناسبًا بينهما فنقصان الحروف ما هو إلا تجريد للفظة منها.

تصنيف المصطلح باعتبار انتقال المعنى وعدمه:

القبض: مصطلح متحول دلاليًا حيث حدث لوحدته اللغوية تخصيص للمعنى عن طريق المجاز، فانتقل من الدلالة على مطلق الأخذ والنقصان إلى الأخذ والنقصان الخاص بالحروف.

٣- مصطلح المحاذاة:

مفهوم المحاذاة: يقول ابن فارس في معنى المحاذاة: "أن يُجعل كلامٌ بحذاء كلام، فيؤْتى به على وزنه لفظًا وإن كانا مختلفَين، فيقولون: "الغدايا والعشايا" فقالوا: (الغدايا) لانضمامها إلى (العشايا)."[٣]

مادة (ح و ذ) من معانيها الاقتداء والمرافقة؛ حيث جاء فيها: "احتذأته واحتذيت على مثاله، أي: اقتديت به."[٤] و"حوذ: حوَّذ (بالتشديد): رافق، صحب."[٥] و"الْمُحَاذَاة: كَون الشَّيْئَيْنِ فِي مكانين بِحَيْثُ لَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْجِهَات."[٦] ثم انتقلت

(١) ينظر: الخصائص (٢/ ٦٩)
(٢) ينظر: دروس التصريف (٦٣)
(٣) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (١٧٤)
(٤) كتاب العين (ح ذ و) (٣/ ٢٨٤)
(٥) تكملة المعاجم العربية (ح و ذ) (٣/ ٣٦١)
(٦) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٣/ ١٥٧)

الدلالة عن طريق المجاز لتخص ما جاء من الكلام على وزن واحد، فتصبح مصطلحًا لغويًا.

تأصيل المصطلح: لم يأت ذكر المصطلح لدى السابقين لابن فارس فهو يعد فيما ــ طالعت ــ أول من تحدث عن المصطلح ودلالته، ويؤكد ذلك نقل العلماء اللاحقين لمفهوم المصطلح عنه ونسبته له صراحة في ثنايا مؤلفاتهم، ومنهم: الزركشي (ت٧٩٤ه)؛ حيث جاء في كتابه إن "المحاذاة: ذكره ابن فارس، وحقيقته أن يؤتى باللفظ على وزن الآخر لأجل انضمامه إليه وإن كان لا يجوز فيه ذلك لو استعمل منفردًا كقولهم: أتيته الغدايا والعشايا، فقالوا: الغدايا لانضمامها إلى العشايا."[١] والسيوطي (ت٩١١ه)[٢] والرافعي (ت١٣٥٦ه) وزاد على ابن فارس تسميته بالازدواج[٣] وغيرهم. وبالبحث نجدها تستخدم عند المتكلمين لمفهوم مقارب لما تأتي له عند اللغويين فـ "المحاذاة: عند المتكلّمين والحكماء الاتحاد في الوضع كشخصين تساويا في الوضع بالقياس إلى ثالث وتسمّى موازاة أيضًا[٤]."

فهو يعد من المصطلحات التراثية التي تولى ابن فارس وضعها الشكلي والمفهومي.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن مصطلح المحاذاة يعد مصطلحًا **توقيفيًا فرديًا**؛ حيث وضعه ابن فارس، ونقله عنه غيره من العلماء.

طبيعة العلاقة بين البناء الشكلي والمفهومي:

المصطلح وضعه ابن فارس في صورة مفردة (بسيط)، على بناء المصدر (مفاعلة) وأصله **(حاذى)** على وزن **(فاعل)**، وصيغة (فاعل) تدل على المشاركة[٥]. فمن هنا جاءت المناسبة بين البناء الشكلي للمصطلح ــ صيغته ــ والبناء المفهومي؛ حيث إن المحاذاة يكون فيها مشاركة بين الألفاظ في الوزن. وبإنعام

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٣٩١)

(٢) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها(١/ ٢٦٩)، المطالع النصرية للمطابع المصرية (٢٦٣)

(٣) ينظر: تاريخ آداب العرب (١/ ١٥١)

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/ ١٤٨٠)

(٥) ينظر: الشافية في علم التصريف (٢٢)

النظر في مصدرية المصطلح نجد أن ابن فارس برع في بنائه، فالمصطلح اللغوي يمتاز بثبات دلالته واستمرارها ــ غالبًا ــ وذلك يتوفر في صيغة المصدر، وتحقق هذا في مصطلحنا؛ حيث تناوله اللاحقون لابن فارس بالدلالة ذاتها فهنا استقرت ولم تتغير، فناسبت البناء الشكلي الذي جاء به ابن فارس وهو المصدرية.

تصنيف المصطلح باعتبار انتقال المعنى وعدمه:

لفظة الاقتصاص حدث لها تحول دلالي؛ حيث خرجت من معناها الأصلي إلى معنى اصطلاحي وذلك عن طريق المجاز، فهي هنا وحدة دلالية مشتملة على تحول دلالي عن طريق انتقال الدلالة؛ ففي الأصل الاحتذاء يدل على المرافقة بوجه عام ثم نقل ابن فارس دلالته للتعبير عن ترافق الكلمات المتفقة في الوزن.

ثانيًا: مصطلحات انفرد بها ابن فارس من حيث المفهوم:

١- مصطلح التعويض:

مفهوم التَّعْوِيض: يقول ابن فارس: "التعويض وهو: إقامة الكلمة مقامَ الكلمة."[١] وأصل (الْعِوَض) الْبَدَل وَالْخلف.[٢]

تأصيل المصطلح: هذا المفهوم لهذا المصطلح لم يذكر عند غيره من السابقين أو اللاحقين؛ حيث خصه بالكلمات، ونقله عنه السيوطي في المزهر.[٣] إذن فهو يعد من ناحية البناء المفهومي من **المصطلحات التراثية** التي وضع ابن فارس مفهومها، وأخذه منه من أتي من بعده من العلماء.

ولكن جاء ذكر التعويض عند غيره ممن سبقوه، ولكن جميعهم جعلوه دالًا على إقامة الحروف مكان بعضها البعض، ففي: الكتاب لسيبويه (ت١٨٠ه) تكرر استخدام لفظة العوض بين الحروف والحركات[٤]، وفي مفاتيح العلوم للخوارزمي (ت٣٨٧ه)، جعله مختصًا بحروف اللين فجاء به في كتابه ضمن ألقاب العلل

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (١٧٩)
(٢) ينظر: المعجم الوسيط (ع و ض) (٢/ ٦٣٧)
(٣) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٢٦٧)
(٤) ينظر: الكتاب (٣/٣٦٢) و (٣/٤٣١) و(٤/٢٨٥) وغيرهم

والزحافات، حيث قال: "التعويض: تعويض حرف اللين مما يحذف."[١] وفي الخصائص لابن جني (ت٣٩٢ه) جاء به في باب زيادة الحرف عوضًا من آخر.[٢] وعلى هذا الحد سار معظم علماء اللغة منهم ابن عصفور (ت٦٦٩ه) في ممتعه.[٣]

طبيعة العلاقة بين البناء الشكلي والمفهومي:

جاء مصطلح التعويض على صورة المصدر بوزن **(التفعيل)** وأصله **(عوَّض)** بالتشديد وبالبحث عن مدى مناسبة مفهوم المصطلح لبنائه الشكلي تجد أن وزن (فعّل) له دلالات متعددةمنها الصيرورة، أي: صيرورة شيءٍ شبه شيءٍ.[٤] وهذا المعنى يتناسب مع البناء المفهومي للمصطلح حيث إنه تصيير الكلمة إلى الكلمة الأخرى عند تعويضهما وإقامتهما مقام بعضهما البعض، ويجوز أن تكون دلالة وزن (فعَّل) على التكثير[٥] هي مقصد ابن فارس هنا؛ حيث إن إقامة الكلمات مقام بعضها البعض يكثر في اللغة العربية وله صور متعددة كما ذكر في (الصاحبي).

تصنيف المصطلح باعتبار انتقال المعنى وعدمه:

لفظة التعويض هنا تعد وحدة دلالية مشتملة على تحول دلالي عن طريق المجاز؛ حيث تم تضييق معناها اللغوي وهو البدل مطلقًا؛ لتدل على التبادل بين الكلمات بصورة خاصة.

ثالثًا: مصطلحات انفرد بها ابن فارس من حيث الشكل:

انفرد ابن فارس بالبناء الشكلي لمصطلحات جاء ذكرها عند غيره من العلماء ولكن برموز لغوية مختلفة، ومنها:

---

(١) ينظر: مفاتيح العلوم (١٠٩)

(٢) ينظر: الخصائص (٢٨٧/٢)

(٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (٣٥٢)

(٤) ينظر: شذا العرف في فن الصرف (٣١)

(٥) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (١٢٩)

١- مصطلح الاشتراك:

مفهوم المصطلح: يقول ابن فارس: "الاشتراك: أن تكون اللفظة محتملة لمعنين أَوْ أكثر."[١]

أصل دلالة الاشتراك المشاركة مطلقًا، فـ: "الشِّينُ وَالرَّاءُ وَالْكَافُ أَصْلَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى مُقَارَنَةٍ وَخِلَافِ انْفِرَادٍ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى امْتِدَادٍ وَاسْتِقَامَةٍ. فَالْأَوَّلُ الشِّرْكَةُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا يَنْفَرِدُ بِهِ أَحَدُهُمَا. وَيُقَالُ: شَارَكْتُ فُلَانًا فِي الشَّيْءِ، إِذَا صِرْتَ شَرِيكَهُ. وَأَشْرَكْتُ فُلَانًا، إِذَا جَعَلْتَهُ شَرِيكًا لَكَ."[٢] و"الشِّرْكَةُ والْمُشَارَكَةُ: خلط الملكين، وقيل: هو أن يوجد شيء لاثنين فصاعدا، عينًا كان ذلك الشيء، أو معنى."[٣]

وعبر عنه العلماء بـ (ما اتفق لفظه واختلف معناه) وجاءت مؤلفات عدة تحمل هذا العنوان منها كتاب (ما اتفق لفظه، واختلف معناه للأصمعي ٢١٥ه) و(ما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي ت٢٢٥ه) و(المأثور من اللغة ما اتفق لفظه واختلف معناه لأبي العميثل الأعرابي ت٢٤٠ه) وهناك مؤلفات تحدثت عن المشترك اللفظي وإن لم تحمل في عنوانها ما يشير إليه كالمنجد في اللغة لكراع (ت٣٠٩ه)، وغيره.

طبيعة العلاقة بين البناء الشكلي والمفهومي:

جاء مصطلح (الاشتراك) بسيطًا (مفرد) بصيغة المصدر على وزن (الافتعال) مأخوذ من (افتعل)[٤] وبالبحث عن معانيها تجدها تأتي بمعنى تفاعل[٥]، أي: المشاركة، ومن هنا يتحقق التناسب بين البناء الشكلي للمصطلح والمفهوم. فعندما تدل اللفظة على معنيين أو أكثر هذا يعني المشاركة.

---

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (٢٠٧)

(٢) معجم مقاييس اللغة (ش ر ك) (٣/ ٢٦٥)

(٣) المفردات في غريب القرآن (٤٥١)

(٤) ينظر: المقتضب (٢/ ١٠١)

(٥) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٣٠٦)

تصنيف المصطلح باعتبار انتقال المعنى وعدمه:

مصطلح الاشتراك متحول دلاليًا؛ حيث حدث لوحدته اللغوية تخصيص للدلالة فخص بالمشاركة اللفظية للمعاني لتدل على المصطلح اللغوي الاشتراك عن طريق المجاز.

رابعًا: مصطلحات اتفق مع غيره فيها من حيث الشكل والمفهوم:

١- مصطلح الإتباع:

يقول ابن فارس "الإتْباع وهو أن تتبع الكلمةُ الكلمةَ عَلَى وزنها أَوْ رويّها إشباعًا وتأكيدًا."[١]

وأصل دلالة (تبع) التلو فـ: "التَّاءُ وَالْبَاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ لَا يَشِذُّ عَنْهُ مِنَ الْبَابِ شَيْءٌ، وَهُوَ التُّلُوُّ وَالْقَفْوُ. يُقَالُ تَبِعْتُ فُلَانًا إِذَا تَلَوْتَهُ وَاتَّبَعْتَهُ. وَأَتْبَعْتُهُ إِذَا لَحِقْتَهُ. وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ."[٢] وفعل الشيء بعد الشيء؛ حيث إن: "التَّتَبُّعُ: فعلك شيئًا بعد شيء."[٣]

تأصيل المصطلح: مصطلح الإتباع ذكر عند غيره سواء قصد به الإتباع في الحركات أو الكلمات كما قصد ابن فارس، بل هناك كتب بنيت على المصطلح اللغوي الإتباع سبقت ابن فارس منها: الإتباع لأبي الطيب اللغوي (ت٣٥١ه)، والإتباع للقالي (ت٣٥٦ه). وجاء ذكره عند: ابن السراج (ت٣١٦هـ)[٤] وابن دريد (ت٣٢١هـ)[٥] وأبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)[٦] والأزهري (ت٣٧٠ه)[٧] وابن الوراق (ت٣٨١ه)[٨] وابن جني (ت٣٩٢ه)[٩] وغيرهم.

---

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (٢٠٩)

(٢) معجم مقاييس اللغة (ت ب ع) (١/ ٣٦٢)

(٣) كتاب العين (ع ت ب) (٢/ ٧٨)

(٤) ينظر: الأصول في النحو (٣٥٧/١)

(٥) ينظر: جمهرة اللغة (١٢٥٣/٣)

(٦) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (١٦٥/٢)

(٧) ينظر: تهذيب اللغة (٣/ ١٤٠)

(٨) ينظر: علل النحو (٢٩١)

(٩) ينظر: المنصف (١٩)

طبيعة العلاقة بين البناء الشكلي والمفهومي:

جاء مصطلح (الإتباع) بسيطًا (مفرد) بصيغة المصدر على وزن (الإفعال) وقياس (أفعل) إذا كان صحيح العين (الإفعال)[١] وبالبحث عن معانيه تجده يدل على المطاوعة[٢] وهنا تناسب البناء الشكلي مع مفهوم المصطلح؛ حيث إن الألفاظ المتفقة الوزن والروي متطاوعة المجيء في اللغة.

تصنيف المصطلح باعتبار انتقال المعنى وعدمه:

مصطلح الإتباع متحول دلاليًا؛ حيث حدث لوحدته اللغوية تخصيص للدلالة فخُص بالمولاة بين الكلمات المتفقة الوزن والروي لتدل على المصطلح اللغوي الإتباع عن طريق المجاز.

٢- مصطلح الإعراب:

مفهوم المصطلح: جاء في (الصاحبي) أن: "الإعراب هو الفارق بَيْنَ المعاني."[٣]

وفي موضع ثانٍ قال إن: "الإعرابُ الَّذِي هو الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ، وبه يعرف الخبر الَّذِي هو أصل الكلام، ولولاه مَا مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنْعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد."[٤]

وفي موضع ثالث قال إن: "الإعراب به تُميَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين."[٥]

لفظة (عرب) في أصل وضعها تدل على الإبانة والوضوح، فجاء فيها أن: "الْعَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا الْإِبانةُ وَالْإِفْصَاحُ، وَالْآخَرُ النَّشَاطُ وَطِيبُ النَّفْسِ، وَالثَّالِثُ فَسَادٌ فِي جِسْمٍ أَوْ عُضْوٍ. فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ، إِذَا

---

(١) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٢٣٥)

(٢) ينظر: شذا العرف في فن الصرف (٣٠)

(٣) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (٣٥)

(٤) السابق، (٤٣)

(٥) السابق، (١٤٣)

بَيَّنَ وَأَوْضَح."[١] ومنها إبانة الكلام فـ: "يُقَال: عرَّبت لَهُ الْكَلَام تعريبًا وأعربته لَهُ إعرابًا إذا بيَّنته لَهُ."[٢] فـ: "الإِعْرَابُ: البيانُ. يقال: أَعْرَبَ عن نفسه. وفي الحديث: "الثَّيِّب تُعْرِبُ عن نفسها."[٣] أي: تبيّن. وإِعْرَابُ الكلامِ: إيضاح فصاحته، وخصّ الإِعْرَابُ في تعارف النّحويّين بالحركات والسّكنات المتعاقبة على أواخر الكلم."[٤]

تأصيل المصطلح: جاء ذكر الإعراب سواء بالإشارة لعلاماته، أو فائدته أو موضعه في مؤلفات كثيرة قبل ابن فارس:

فبالبحث في المصادر السابقة ــ قدر المستطاع ــ لم أجد من أتي بهذا التعريف على هذه الصورة الواردة لدى (الصاحبي)، ولكن جاء المفهوم ذاته للإعراب وهو الإيضاح والإبانة عن المعاني، كما جاء عند ابن دريد حيث قال: "وإعراب الْكَلَام: إِيضَاح فصيحه."[٥] وقال ابن السراج: "أن أصل الإعراب هو الإبانة، والإعراب إنما يدخل في الكلام للإبانة عن المعاني."[٦] وقال ابن جني: "الإعراب: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ."[٧]

طبيعة العلاقة بين البناء الشكلي والمفهومي:

جاء مصطلح (الإعراب) بسيطًا (مفرد) بصيغة المصدر على وزن (الإفعال) وقياس (أفعل) إذا كان صحيح العين (الإفعال)[٨] بالبحث عن معانيه نجده يدل على

---

(١) معجم مقاييس اللغة (ع ر ب) (٤/ ٢٩٩)

(٢) تهذيب اللغة (ع ر ب) (٢/ ٢١٨)

(٣) هذا جزء من حديث ورد في سنن ابن ماجه (١/ ٦٠٢) باب استئمار البكر والثيب حديث رقم (١٨٧٢) والحديث كاملًا: "حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ قَالَ: أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَالْبِكْرُ رِضَاهَا صَمْتُهَا".

(٤) المفردات في غريب القرآن (٥٥٧)

(٥) جمهرة اللغة (١/ ٣٢٠)

(٦) علل النحو (١٤٢)

(٧) الخصائص (١/ ٣٦)

(٨) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٢٣٥)

السلب والإزالة[1] وبذلك يكون قد تناسب البناء الشكلي من مفهوم المصطلح؛ حيث إن الإعراب في اللغة يأتي لإزالة الغموض عن الكلام.

تصنيف المصطلح باعتبار انتقال المعنى وعدمه:

مصطلح الإعراب متحول دلاليًا؛ حيث حدث لوحدته اللغوية تخصيص للدلالة فخص بالإبانة عن المعاني لتدل على المصطلح اللغوي الإعراب عن طريق المجاز.

تعقيب:

من خلال إجراءات التحليل المفهومي لبعض مصطلحات (الصاحبي) اللغوية طبقًا لقواعد علم المصطلح، نلاحظ أن:

* المصطلحات تنوعت توقيفيتها سواء فيما يخص الرمز أو المفهوم وذلك ينبئ عن العقلية اللغوية التي كان يمتلكها ابن فارس؛ حيث كان مبتكرًا بارعًا وناقلًا مدققًا.

* التناسب بين ركني المصطلح ــ الرمز والمفهوم ــ كان واضحًا وبقوة، بصورة تثبت عبقرية اللغويين قديمًا؛ حيث طبقوا أسس المعيارية المصطلحية من قبل أن تصبح مجالًا من مجالات علم المصطلح في الدرس الحديث.

(١) ينظر: شذا العرف في فن الصرف (٣٠)

المبحث الرابع: علاقة الرمز بالمفهوم في مصطلحات (الصاحبي) اللغوية

هناك علاقات دلالية متعددة في المصطلحات تربط الرمز والمفهوم، من ضمنها علاقات الترادف، والاشتراك اللفظي، والتوازي، وأحادية المعنى. وقد تناولت الدراسات الاصطلاحية، خصوصًا مذاهب المصطلحية القديمة هذه العلاقات من زاوية تكاد تكون واحدة، وهي إثبات أحادية المعنى في الاصطلاح، وإقصاء الترادف وكل ظواهر التوسع الدلالي. ولا نستغرب موقفاً مثل هذا في إطار محاولات الفصل بين ما أسماه الاصطلاحيون باللغة الخاصة واللغة العامة.(١) وبما أن المصطلح من وجهة نظر اصطلاحية، لا سياق له، وما يهم هو العلاقات التي يقيمها مع مصطلحات أخرى في نسق اصطلاحي، والشبكة الاصطلاحية التي يكونها مع المصطلحات الأخرى وتعبر عنها التعريفات بشكل مثالي.(٢) فتعددت العلاقات التي تربط بين المصطلح والمفهوم وفيما يلي بيان لبعض أنواعها ثم تطبيقها على مصطلحات (الصاحبي) اللغوية، ولكن قبل ذلك سأعرض لتصنيفات المفاهيم في علم المصطلح؛ لكونها ترتبط ببيان العلاقة بين المصطلح والمفهوم.

أولًا: أنواع المفاهيم:

لتصنيفات المفاهيم في علم المصطلح تقسيمات عدة(٣) وسأقتصر هنا على ما أمكن تطبيقه على مصطلحات (الصاحبي):

المفهوم الخاص (بميدان): "مفهوم ينتمي بصفة أخص إلى ميدان معين أو ينفرد هذا الميدان باستعماله."(٤)

المفهوم المقترض: "مفهوم يستعمل في ميدان ما في حين أنه ينتمي بصفة أخص إلى ميدان آخر."(٥) و"يطلق عليه المفهوم المستعار."(٦)

---

(١) ينظر: المصطلح: البنية والتمثيل (١٤)

(٢) ينظر: السابق (٨)

(٣) للمزيد ينظر: المعجم المنهجي لعلم المصطلحات المصطلحية (١٩٤) وما بعدها.

(٤) المصطلح: البنية والتمثيل (٢١٣)

(٥) السابق (٢١٣)

(٦) المعجم المنهجي لعلم المصطلحات المصطلحية (١٩٤)

ثانيًا: أنواع العلاقات بين المصطلح والمفهوم:

هناك علاقات متعددة بين المصطلح والمفهوم[١]، وسأقتصر هنا على توضيح ما يمكن تطبيقه على مصطلحات (الصاحبي) وهي:

أحادي المعنى: إن المصطلحين الذين عكفوا على دراسة (أحادية المعنى) في الاصطلاح. يرون "أن المصطلح يجب أن يستعمل في تخصص علمي وتقني ما، فقط بدلالة واحدة وهذه الدلالة لا ترتبط إلا بمصطلح واحد."[٢]

وهنا يجب ملاحظة أن: "الحديث عن أحادية المعنى نسبية؛ حيث يكفى بأن يكون المصطلح أحادي المعنى في مجال علمي أو تقني معين."[٣] بل يمكن القول إن "أحادية المعنى تكون نسبية داخل الحقل المعرفي نفسه، فتسمية ما يمكن أن تناسب مفاهيم أخرى متعددة، حسب المدارس الفكرية وحسب المصطلحيين أنفسهم الذين يشتغلون في المجال نفسه."[٤]

وأحادي التسمية: يعني أن "لا يكون للمفهوم إلا تسمية واحدة."[٥]

المرادف: "الترادف هو أن يدل مصطلحان أو أكثر في لغة ما على مفهوم واحد والمترادفات الحقيقية استبدالية في كل الخطابات المتعلقة بالميدان الواحد مما يفضي إلى وجوب أن تكون في نفس المستوى التصوري."[٦] فيجوز "إجراء استبدال أحد المصطلحين بالآخر من دون أدنى تأثير دلالي."[٧]

المتجانس اللفظي: المتجانسات اللفظية هي مصطلحات تحمل الشكل الكتابي ذاته (تجانس كتابي) أو الصوتي (التجانس الصوتي) لكن لها معان مختلفة.[٨]

---

(١) ينظر: المعجم المنهجي لعلم المصطلحات المصطلحية (١٩٦) وما بعدها.

(٢) المصطلح: البنية والتمثيل(٦)

(٣) السابق(٦)

(٤) السابق(٧)

(٥) الألفاظ الدخيلة في الفصحى المعاصرة (٨٨)

(٦) المصطلحية مقدمة في علم المصطلح (٢٢٢)

(٧) الألفاظ الدخيلة في الفصحى المعاصرة (٨٩)

(٨) ينظر: المصطلحية مقدمة في علم المصطلح (٢٢٣)

و"كلما كان البعد الاستعمالي والتنظيمي بين المفهومين (المفاهيم) اللذين يدل عليهما المصطلح أقوى كان التجانس ضعيفًا والعكس."[١]

العلاقات بين الرمز والمفهوم في مصطلحات (الصاحبي) اللغوية:

هناك مصطلحات لغوية كثيرة جاءت واضحة العلاقة بين الرمز والمفهوم في (الصاحبي)، منها:

***الاقتصاص:** يعد من المصطلحات **أحادية الدلالة**؛ حيث إن هذا المصطلح لا يدل إلا على هذا المفهوم، ويعد أيضًا **أحادي التسمية** فلا توجد تسميات أخرى لهذا المفهوم. وهو من **المفاهيم الخاصة**؛ حيث ينتمي لميدان النظم القرآني، فالنصوص القرآنية تنفرد باستعماله، يقول ابن فارس: "من نظوم كتاب الله – جل ثناؤه – الاقتصاص."[٢] وتلك من مميزات المصطلح.

***المحاذاة:** مصطلح **أحادي الدلالة:** فالمحاذاة تعد من المصطلحات **أحادية الدلالة**؛ حيث إن هذا المصطلح لا يدل إلا على هذا المفهوم. **وهو** مصطلح **مترادف:** فلا يعد **أحادي التسمية** فقد وجدت تسميات أخرى لهذا المفهوم عند اللاحقين لابن فارس كالازدواج والموازاة ــ كما سبق ــ إذن يعد من المصطلحات المترادفة؛ حيث دل مصطلحان أو أكثر على مفهوم واحد. وهو مصطلح **مقترض المفهوم**؛ فكان ينتمي بصفة خاصة لميدان اللغة ثم انتقل لميدان المتكلمين والحكماء ــ كما سبق ــ فلا يعد منتميًا لمجال اللغة دون غيرها.

***التعويض:** يصنف مصطلح التعويض ضمن مصطلحات **المشترك اللفظي:** فالتعويض يعد من المصطلحات **المتجانسة لفظيًا**؛ حيث إن الرمز اللغوي لهذا المصطلح يدل على مفهوم آخر وهو: إقامة الحروف مقام بعضها بعضًا ــ كما سبق ــ فلا يعد أحادي الدلالة. وهو مصطلح **مقترض المفهوم**؛ حيث يستخدم في مجالات عدة كاللغة والفقه وغيرهما.

---

(١) الألفاظ الدخيلة في الفصحى المعاصرة (٩٠)

(٢) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (١٨١)

***الاستطراد:** يعد من المصطلحات **المتجانسة لفظيًا** فهو يدل على معان مختلفة ــ كما سبق ــ وهو مصطلح **مقترض المفهوم** حيث يستخدم في مجالات متعددة كالنظم القرآني والشعري.

***القبض:** يعد من المصطلحات **المترادفة** فهناك مصطلحات غيره تدل على مفهومه العلمي ــ كما سبق ــ وهو مصطلح **خاص المفهوم**؛ حيث يستخدم في مجال حذف الحروف في اللغة.

***الاشتراك:** يعد من المصطلحات **أحادية التسمية والدلالة** فهو مسمى واحد يدل على مفهوم واحد، وهو مصطلح **خاص المفهوم**؛ حيث يستخدم في ميدان اللغة للدلالة على كون اللفظة الواحدة قد تحمل العديد من المعاني.

***الإتباع:** يعد من المصطلحات **أحادية التسمية والدلالة** فهو مسمى واحد يدل على مفهوم واحد، وهو مصطلح **خاص المفهوم**؛ فيستخدم في ميدان اللغة للإشارة إلى ظاهرة التتابع في الكلمات أو الحركات.

***الإعراب:** يعد من المصطلحات **أحادية التسمية والدلالة** فهو مسمى واحد يدل على مفهوم واحد، وهو مصطلح **خاص المفهوم**؛ حيث يستخدم في ميدان اللغة للدلالة على الوضوح والبيان.

تعقيب:

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

* أن وضوح التسمية في مصطلحات (الصاحبي) اللغوية وسهولتها ترتب عليه وضوح المفاهيم، وكذا وضوح العلاقة بين المفهوم والرمز اللغوي وتنوعها؛ جعل هذه المصطلحات تتبوأ مكانة عالية في مجال المصطلحات اللغوية؛ لكونها مصطلحات مركزة ودقيقة أفادت الحياة اللغوية وعلومها، وذلك يتفق مع الضبطية المصطلحية.

* أن أغلب مصطلحات (الصاحبي) اللغوية أمكن تصنيفها طبقًا لقواعد المعيارية المصطلحية تحت مجال طبيعة العلاقة بين المفهوم والمصطلح؛ ما يبرهن على تقدم العقلية اللغوية العربية قديمًا، فهم راعوا العلاقة بين الرمز والمفهوم كضابط من ضوابط وضع المصطلحات قبل أن يكون للمصطلحات علم قائم بذاته له مجالاته وقواعده.

المبحث الخامس : أسس بناء التعريف المفهومي في مصطلحات (الصاحبي) اللغوية

ترجع أهمية التعريف في مجال المصطلحات إلى أن المصطلح الواحد تتحدد دلالته بين مصطلحات التخصص الدقيق نفسه، أي: عن طريق مكانه بين المصطلحات الأخرى، وهذا ما يتضح عن طريق تعريف المصطلح.(١) حيث يكتسب المصطلح هويته داخل النسق المفهومي، من قدرته على تعيين مفهومه داخل هذا النسق، وتتمثل الوسيلة الإجرائية التي تعبر عن هذا النظام من التحديدات المتبادلة في العملية المسماة بالتعريف.(٢)

وتأسيسًا على ذلك كان تحليل التعريفات المصطلحية للمفهوم الدلالي والوقوف على أنماطها وما بها من خصائص، يعد ضمن التحليل المصطلحي في علم المصطلحات.

المطلب الأول: أنماط تعاريف مصطلحات (الصاحبي) اللغوية

بتحليل مصطلحات (الصاحبي) اللغوية نجد تعريفاتها جاءت متنوعة الأنماط، وفيما يلي نماذج من هذه الأنماط مع التطبيق على مصطلحاتنا:

أولًا: الاعتماد على الوظيفة ــ بيان وظيفة المفهوم ــ في كثير من مصطلحات (الصاحبي) اللغوية أتت وظيفة المفهوم، وبيان مجاله الاستعمالي حاكمًا ومتضمَّنًا أساسيًّا في التعريف، ومن ذلك مصطلح:

***الإتْباع:** يقول هو أن "تتبع الكلمةُ الكلمةَ عَلَى وزنها أَوْ رويِهّا إشباعًا وتأكيدًا."(٣)

بيَّن هنا وظيفة الإتباع وهي الإشباع والتأكيد بعدما ذكر مفهوم المصطلح.

***الإعرابُ:** يقول هو "الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ، وبه يعرف الخبر الَّذِي هو أصل الكلام، ولولاه مَا مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من

(١) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح (١٣)

(٢) ينظر: التعريف والمصطلح (٤٨)

(٣) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (٢٠٩)

مَنْعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد."[١]
وقال: "الإعراب فبه تُميَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين."[٢]

في تعريف مصطلح الإعراب بيَّن وظيفته في الكلام؛ وهو التمييز بين المعاني المتكافئة في اللفظ للوقوف على غرض المتكلم.

***الاعتراض:** يقول: "ومن سُنن العرب أن يعترِضَ بين الكلام وتمامِهِ كلامٌ، ولا يكون هذا المعترِضُ إلا مُفيدًا."[٣] ذكر في تعريف المصطلح وظيفته وهو الإفادة.

***العَروض:** يقول: "هو ميزان الشِّعر، وبها يُعرف صحيحه من سقيمه."[٤]

قرن تعريف مصطلح العروض بيان وظيفته وهي بيان صحيح الشعر من سقيمه.

***الكلام:** يقول: "حروف مُؤلَّفة دالة عَلَى معنى."[٥]

ذكر وظيفة تلك الحروف المؤلفة وهي الدلالة على معنى.

ثانيًا: المكونات: قد تُعرَّف بعض المصطلحات بمكوناتها، نحو ما جاء في مصطلح:

***الإطلاق:** أن يّذكَر الشيء باسمه لا يُقرَن به صفة ولا شرط ولا زمان ولا عدد ولا شيء يشبه ذلك[٦].

فهنا ذكر المكونات التي إذا جاءت في الشيء كان مقيدًا وعدم اقترانها به يدل على كونه مطلقًا. فهنا جاء مفهوم المصطلح مقترنًا ببيان مكوناته.

---

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (٤٣)
(٢) السابق (١٤٣)
(٣) السابق (١٩٠)
(٤) السابق (٤٣)
(٥) السابق (٤٧)
(٦) السابق (١٤٦)

ثالثًا: النوع: قد يعتمد في التعريف على بيان الأنواع التي تندرج تحت مفهوم المصطلح، منها:

***البسط:** يقول ابن فارس: "العرب تبسط الاسمَ والفعل فتزيد في عدد حروفهما."(١)

فهنا ذكر في تعريف المصطلح أنواعه وهو أنه يكون في الاسم والفعل.

***الحقيقة:** يقول ابن فارس: "الحقيقة: الكلام الموضوع موضِعَه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير."(٢)

قد يكون ذكر أنواع المصطلح ضمن التعريف بذكر ما ينافيه فيكون ذلك أدعى لبيان الأنواع كما فعل هنا حيث بين أن الحقيقة ما كانت خلاف الاستعارة والتمثيل والتقديم والتأخير.

***الاقتصاص:** يقول ابن فارس: "الاقتصاص وهو: أن يكون كلام في سورة مقتصًا من كلام في سورة أخرى أو في السورة معها."(٣)

فذكر هنا أنواع الاقتصاص؛ فإما يكون في السورة ذاتها أو في سورة أخرى.

***المشكل:** يقول ابن فارس: "المشكل: الذي يأتيه الإشكال من غَرابة لفظه، أَوْ أن تكون فِيهِ إشارة إِلَى خبر لَمْ يذكره قائلهُ عَلَى جهته، أَوْ أن يكون الكلام فِي شيء غير محدود، أَوْ يكون وَجيزًا فِي نفسه غير مَبْسوط، أَوْ تكون ألفاظه مُشتركة."(٤)

في تعريف مصطلح المشكل من الكلام جاء ببيان الأنواع التي لو جاءت في الكلام أصبح مشكلًا أي غير واضح، وذلك إذا كان الكلام غريب اللفظ، أو فيه إشارة إلى خبر لم يذكر قائله، أو يكون الكلام في شيء غير محدود، أو يكون وجيزًا، أو تكون ألفاظه مشتركة، كل هذه أنواع للكلام المشكل.

---

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (١٨٣)

(٢) السابق (١٤٩)

(٣) السابق (١٨١)

(٤) السابق (٤١)

رابعًا: معلومات موسوعية[١]: هناك مصطلحات عند وضع مفهومها يصحبه بعض المعلومات الموسوعية التي تفيد في التعرف على المصطلح، ومنها في (الصاحبي):

***العنعنة**، يقول ابن فارس: "**العَنْعَنة**: الَّتِي تُذكِر عن تَميم فقلبهم الهمزة فِي بعض كلامهم عيناً. يقولون: (سمعتُ عَنَّ فلانًا قال كذا) يريدون (أَنَّ)."[٢]

***الكَشْكَشة**: يقول: "**الكشكشة**: الَّتِي فِي أسَد، فقال قوم: إنهم يبدلون الكاف شيناً فيقولون:(عَلَيْشَ) بمعني (عَلَيْكَ)."[٣]

***الكسكَسة**: يقول ابن فارس: "**الكسكسة**: الَّتِي فِي رَبيعة إنما هي أن يَصِلوا بالكاف سيناً، فيقولون: (عَلَيْكِسْ)."[٤]

فنجد ابن فارس جاء بتعريف المصطلح اللهجي مقترناً ببيان البيئة التي تنطق بهذه اللهجة، وهذا يعد من ضمن المعلومات الموسوعية.

***ألف الوصل**: يقول فيها ابن فارس: "تدخل عَلَى الأسماء والأفعال والأدوات."[٥] ويقول أيضًا: "ألفات الوصل تكون فِي صدور الأسماء والأفعال والأدوات."[٦]

ففي حديثه عن مصطلح ألف الوصل ذكر معلومات موسوعية عنها. ببيان أنواع الكلام التي تدخل عليها، وموقعها في الألفاظ.

***الحرف**: يقول فيه: "**حرف**: وقد أكثر أهلُ العربية فِي هَذَا، وأقربُ مَا فِيهِ مَا قاله سيبويهِ، إنه الَّذِي يفيد معنىً لَيْسَ فِي اسم ولا فعل. نحو قولنا (زيدٌ منطلقٌ) ثُمَّ نقول (هل زيدٌ منطلق؟) فافدْنا بـ(هل) مَا لَمْ يكن فِي (زيد) ولا (منطلق)."[٧] فأشار

---

(١) ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة (٧٤)

(٢) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (٢٩)

(٣) السابق (٢٩)

(٤) السابق (٢٩)

(٥) السابق (٦٤)

(٦) السابق (٦٥)

(٧) السابق (٥٠)

هنا إلى كثرة كلام العرب في حقيقة الحرف، ثم ذكر أقرب مفهوم له مع ضرب مثال عليه.

***النحت:** يقول فيه إن: "العرب تَنْحَتُ من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنس من الاختصار."(١)

***الشِّعر**، يعرفه بقوله: "كلام مَوْزونٌ مُقفّى دَالٌّ عَلَى معنىً. ويكون أكثرَ من بيت."(٢)

نرى في هذين التعريفين معلومات موسوعية فالنحت يحقق الاختصار في اللغة، والشعر يكون أكثر من بيت.

خامسًا: مصطلحات استعان بخصائص فيها لمفارقتها عن غيرها من المصطلحات التي تندرج معها تحت حقل مفهومي واحد، ومنها:

مصطلحا العام والخاص، فيقول:

***العامُّ**: "الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئًا."(٣)

***الخاصُّ**: "الذي يتحلّل فيقع على شيء دون أشياء."(٤)

فالعام يقع على الأشياء جميعًا، والخاص يقع على شيء دون أشياء.

سادسًا: مصطلحات استخدم أسلوب المقارنة في تعريفها، ومنها:

***المجاز**، يقول: "إن الكلام الحقيقيّ يَمْضي لِسَنَنَهِ لا يُعْتَرض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقُربه منه، إلاّ أنّ فيه من تشبيهٍ واستعارَة وكفٍّ ما ليس في الأول."(٥) ويقصد بالأول هنا الحقيقة.(٦) فهنا قارن بين الحقيقة والمجاز للوصول لحد مصطلح المجاز.

---

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (٢٠٩)

(٢) السابق (٢١١)

(٣) السابق (١٥٩)

(٤) السابق (١٥٩)

(٥) السابق (١٤٩)

(٦) ينظر: السابق (١٤٩)

سابعًا: تفاوت التعريفات من حيث الطول والتساوي والقصر على النحو التالي:

١ــ تعريفات قصيرة، ومنها قوله:

*النعت: الوصف.[١]

٢ــ تعريفات متساوية، ومنها قوله:

***الاشتراك:** "أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أَوْ أكثر."[٢]

***الاستطراد:** "وذلك أن يشبّه شيء ثُمَّ يمرّ المتكلم فِي وصف المشبّه."[٣]

٣ــ تعريفات طويلة، ومنها قوله:

***المشكل:** "فالذي يأتيه الإشكال من غَرابة لفظه، أَوْ أن تكون فِيهِ إشارة إِلَى خبر لَمْ يذكره قائلهُ عَلَى جهته، أَوْ أن يكون الكلام فِي شيء غير محدود، أَوْ يكون وَجيزًا فِي نفسه غير مَبْسوط، أَوْ تكون ألفاظه مُشتركةً."[٤]

***الإعرابُ:** "الَّذِي هو الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ، وبه يعرف الخبر الَّذِي هو أصل الكلام، ولولاه مَا مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنْعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد."[٥]

ثامنًا: مصطلحات كررها في مواضع مختلفة بتعاريف مختلفة، ومنها :

***الإعراب:** يقول في باب القول في مأخذ اللغة: "الإعراب هو الفارق بَيْنَ المعاني."[٦] في هذا الباب يتحدث عن الاحتجاج باللغة العربية فيما اختلف فيه، وأشار أن ذلك بسبب ما بها من خاصية الإعراب التي من خلالها يتم التفريق بين المعاني فيتم التغلب على الاختلاف. ويذكر تعريف ثان للإعراب في باب ذكر ما اختصت به العرب، فيقول : "الإعراب الذي هو الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ، وبه يعرف الخبر الَّذِي هو أصل الكلام، ولولاه مَا مُيّز فاعل من مفعول، ولا

---

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (٥٢)

(٢) السابق (٢٠٧)

(٣) السابق (٢٠٨)

(٤) السابق (٤١)

(٥) السابق (٤٣)

(٦) السابق (٢٥)

مضاف من مَنْعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد."[١]. هنا يتحدث عن دلالة مصطلح الإعراب من منطلق قدرته على التعامل مع ما اختصت به العربية من وجود ألفاظ متكافئة في اللفظ فيتحتم أن يوجد ففي اللغة ما يفرق بين هذه الألفاظ فكان الإعراب. ويورد تعريف ثالث للإعراب في باب معاني الكلام، فيقول: "الإعراب: فبه تُميَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين."[٢] هنا يسوق تعريفًا لمصطلح الإعراب يتناسب مع موضوع الباب وهو حديثه عن معاني الكلام فيقول إن الإعراب به تميز المعاني.

***العَروض:** يذكر تعريفًا للعروض في باب ذكر ما اختصت به العرب، فيقول: "للعرب العروض: الَّتِي هي ميزان الشِّعر، وبها يُعرف صحيحه من سقيمه."[٣] فبما أن العرب يختصون بالشعر جعل العروض ميزانًا لما يختصون به ليعرف به الصحيح من السقيم. ويقول في باب الشعر: "صناعة العروض تقسم الزمان بالحروف المسموعة."[٤] هنا يورد لنا وظيفة العروض لكونه يتحدث في هذا الباب عن الشعر وخصائصه وعمل العرب فيه.

مما سبق نلحظ أن تكرار ابن فارس للمصطلحات وبتعريفات مختلفة كان بغرض زيادة الفائدة من حديثه في هذه الأبواب.

---

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (٤٢)

(٢) السابق (١٤٣)

(٣) السابق (٤٣)

(٤) السابق (٢١٢)

المطلب الثاني: خصائص تعاريف مصطلحات (الصاحبي) اللغوية في ميزان النقد

إن الشرط الأهم في التعريف أن يكون قادرًا على تقديم دلالة اللفظ أو الرمز اللغوي لغير العارف به بصورة واضحة دون لبس أو غموض.(١) وما يذكر من شروط ونقائص للتعريف ما هو إلا من باب التقريب، وفيما يلي بيان لبعض منها ولن أطيل في ذكرها رغبة في الإيجاز.

أولًا: شروط التعريف:

١- أن يدل التعريف على جوهر الشيء.
٢- أن يكون مساويًا للمعرف، جامعًا مانعًا.
٣- ألا يعرف بنفسه، أي بذاته أو جزء منه.
٤- ألا يعرف بألفاظ سالبة.(٢)

ثانيًا: نقائص التعريف:

١- الغموض والإبهام.
٢- السطحية، وتعني عدم التمايز.
٣- التنافر وعدم المناسبة، فيأتي التعريف بألفاظ غير مناسبة للمعنى المراد.(٣) وغيرها.

وفيما يلي تطبيق لها على جانب من مصطلحات (الصاحبي) اللغوية؛ للوقوف على مدى توافرها في المصطلحات اللغوية للصاحبي وهل وافقت المعيارية المصطلحية أم لا؟

١- مصطلح الاقتصاص:

مفهومه: يقول ابن فارس: "من نظم كتاب الله - جلّ ثناؤه - **الاقتصاص**، وهو أن يكون كلام في سورة مقتصًا من كلام في سورة أخرى أو في السورة معها. كقوله - جلّ ثناؤه -: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ أَجۡرَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ

(١) ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة (٦٦)
(٢) ينظر: السابق (٦٧)
(٣) ينظر: السابق (٦٨) وما بعدها.

ٱلصَّٰلِحِينَ﴾(**العنكبوت من الآية٢٧**) والآخرة دار ثواب لا عمل، وهو مقْتَصٌّ عن قوله: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾(**طه الآية٧٥**)."[١]

نمط التعريف: تعريف الاقتصاص الذي جاء به ابن فارس تعريف لغوي جاء مشتملًا على بيان أنواعه؛ حيث بيّن أن الاقتصاص إما يكون في السورة ذاتها أو في سورة أخرى.

مميزات التعريف وعيوبه:

مميزات التعريف:

*احتوى على الخصائص المميزة للمصطلح، ومنها: حقيقته (القص)، وموضعه (النظم القرآني)، وأنواعه (في سورة أو أكثر).

*الإيجاب: فلم يعرف المصطلح بالنقائض أو المتضادة.

عيوب التعريف:

*لا يمتاز بالتساوي؛ حيث جاءت ألفاظ التعريف زائدة عن حاجة الإبانة عن المفهوم، وكان من الممكن الاستغناء عنها كأن يقول: الاقتصاص هو: أن يقتص الكلام من السورة ذاتها أو غيرها.

*الغموض: ما جعلت من فهم التعريف أمرًا ليس باليسير، فلابد من مطالعة الأمثلة حتى يتسنى لنا فهم مراد ابن فارس بالاقتصاص.

ركنا المصطلح ــ الشكل والمفهوم ــ دراسة ناقدة:

*المصطلح واضح التسمية سهل النطق.

*المصطلح أحادي الدلالة والتسمية فلا ترادف فيه ولا اشتراك، ولا تداخل بين المفاهيم.

*يشتمل الرمز اللغوي على بعض خصائص المفهوم، وهي القص.

*اشتمل المفهوم على الخصائص المميزة للمصطلح، وهى أن الاقتصاص يكون في سورة واحدة أو أكثر.

---

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (١٨١)

٢- مصطلح المحاذاة:

مفهومه: يقول ابن فارس في معنى المحاذاة: "أن يُجعل كلامٌ بحذاء كلام، فيؤْتى به على وزنه لفظًا وإن كانا مختلفَين، فيقولون: (الغدايا والعشايا) فقالوا: (الغدايا) لانضمامها إلى (العشايا)."[١]

نمط التعريف:

تعريف المحاذاة الذي جاء به ابن فارس يعد تعريفًا مصطلحيًا؛ حيث جاء محددًا للخصائص الجوهرية للمفهوم وهي كون اللفظ متفق الوزن وإن اختلف المعنى، وجاء التعريف واصفًا للمفهوم.

مميزات التعريف:

المميزات:

*الوضوح: التعريف خالي من الألفاظ المشتركة، والغريبة، والغامضة.

*الإيجاز: جاء التعريف محكمًا في التعبير.

*التساوي: التعريف عبَّر عن مفهوم المصطلح دون زيادة أو نقصان.

*الإيجاب: خلت مفردات التعريف من النقائض والمضادات.

ركنا المصطلح ــ الشكل والمفهوم ــ دراسة ناقدة:

*المصطلح واضح التسمية سهل النطق.

*المصطلح أحادي الدلالة، مقترض المفهوم، مترادف ــ كما سبق ــ

*يشتمل الرمز اللغوي على بعض خصائص المفهوم، وهي المرافقة والصحبة.

*اشتمل المفهوم على الخصائص المميزة للمصطلح، وهي أن المحاذاة تكون بين ألفاظ متفقة الوزن دون المعنى.

٣- مصطلح التَّعْوِيض:

مفهومه: يقول ابن فارس: "التعويض وهو: إقامة الكلمة مقامَ الكلمة."[٢]

---

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (١٧٤)

(٢) السابق، (١٧٩)

نمط التعريف: يعد ضمن التعاريف اللغوية، المقترنة بالمثال.

مميزات التعريف وعيوبه:

المميزات:

*الوضوح حيث خلا التعريف من الألفاظ الغامضة والمشتركة، وقرنه بالمثال زيادة في الإيضاح.

*الإيجاب: حيث خلا التعريف من النقائض والمتضادات.

العيوب:

*فقدان التساوي في التعريف؛ حيث أطال في الكلمات المستخدمة في التعريف وكان من الممكن أن يستعيض عن ذلك بتعاريف أخرى كأن يقول: (التعويض: تبادل الكلمات).

ويجب التنبيه: على أن تلك من العيوب التي ربما يراها بعضهم وهو التكرار في التعريف فهو قائم على كلمتين فقط وكررهما في التعريف وهما **(إقامة، والكلمة)** وربما حمله على ذلك رغبته في وضوح التعريف للقارئ ولاسيما أنه خالف غيره من العلماء في مفهوم التعويض، فكرر لفظة الكلمة حتى لا يدع مجالًا للشك بأنه كان يقصد الحرف وحدث خطأ في الكتابة مثلًا أو ما شابه. وذلك ربما حمله على اقتران التعريف بالمثال دون فاصل بينهما.

ركنا المصطلح ــ الشكل والمفهوم ــ دراسة ناقدة:

*المصطلح واضح التسمية سهل النطق.

*يشتمل الرمز اللغوي على بعض خصائص المفهوم، وهي العوض.

*اشتمل المفهوم على الخصائص المميزة للمصطلح، وهو أن التعويض يكون بين الكلمات.

وجب التنبيه على ظهور الترادف: أو كما يسمى اللغو، في بعض التعاريف كما في تعريف:

***الأسماء:** يقول في تعريفها: "سِماتٌ دالَّة عَلَى المُسَمَّيَّات، ليُعرَف بِهَا خطاب المخاطب."(١)

***الاستعارة:** يقول في تعريفها: "وهو أن يضعوا الكلمة للشيء مستعارة من موضع آخر، فيقولون: "انشقت عصاهم" إذا تفرقوا."(٢)

***المحاذاة:** يقول في تعريفه: "أن يُجعل كلامٌ بحذاء كلام، فيؤْتى به على وزنه لفظًا وإن كانا مختلفَين فيقولون: (الغدايا والعشايا) فقالوا: (الغدايا) لانضمامها إلى (العشايا)."(٣).

نراه فيما سبق من مصطلحات يذكر مشتقات المصطلحات في التعريف كأن يقول في الأسماء سمات ومسميات، وفي الاستعارة يقول مستعارة، وفي المحاذاة يقول بحذاء؛ فهذا يعد من باب اللغو لكونه ضمن التعريفات ألفاظًا ترادف أسماء المصطلحات.

تعقيب: بإعمال الفكر في المصطلحات اللغوية الواردة في هذا المبحث يمكن القول بأن:

* تنوع أنماط تعاريف المصطلحات اللغوية في (الصاحبي) ما بين التعريف ببيان: الوظيفة، أو الأنواع، أو المكونات، أو بالمقارنة، أو بإضافة معلومات موسوعية للتعريف؛ يؤكد على ثراء هذه المصطلحات وجعلها في قمة هرم المعيارية المصطلحية.

*خصائص تعاريف المصطلحات اللغوية جاءت في الأغلب متفقة مع الشروط الجيدة لصوغ التعريف؛ ما جعل منها مصطلحات قياسية يستعين بها رواد اللغة في جميع المستويات اللغوية.

---

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (٥٢)

(٢) السابق (١٥٤)

(٣) السابق (١٧٤)

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات والصلاة والسلام على من بعث بالحق ليرشدنا إلى طريق الصلاح، وعلى آله وصحابته الأخيار، وبعد.

تلك كانت دراسة في مصطلحات (الصاحبي) اللغوية لابن فارس أكدت على بعض الحقائق، كما تفتقت عن بعض النتائج، وخرجت ببعض التوصيات، ومنها ما يلي:

أولًا: الحقائق:

*الازدهار الفكري الذي بلغه علماء اللغة قديمًا في التفكير اللغوي، وخاصة فيما يتعلق بصوغ المصطلحات اللغوية، ومنهم ابن فارس في كتابه (الصاحبي).

*المؤلفات القديمة عامرة بالمصطلحات اللغوية الدقيقة والصالحة للاستخدام في كل الأزمان.

ثانيًا: النتائج:

*ثبتت معيارية مصطلحات (الصاحبي) اللغوية؛ حيث تحققت فيها قواعد الضبطية الاصطلاحية طبقًا لمجالات علم المصطلح: كوقوع التناسب بين البناء الشكلي والمفهومي، ووضوح العلاقة بين الرمز والمفهوم وتنوعها، وتأسيم المصطلحات، وغيرها. حيث إن أغلب المصطلحات أمكن تصنيفها طبقًا لقواعد المعيارية المصطلحية تحت مجال طبيعة العلاقة بين المفهوم والمصطلح؛ مما يبرهن على تقدم العقلية اللغوية العربية قديمًا، فقد راعوا ضوابط وضع المصطلحات قبل أن يكون للمصطلحات علم قائم بذاته له مجالاته وقواعده.

*المصطلحات المفردة جاء ــ أغلبها ــ موافقًا للمعيارية الاصطلاحية في توليد الوحدة المعجمية عن طريق الاشتقاق؛ كالتأسيم والتجريد وغير ذلك مما سبقت الإشارة إليه في الضبطية المصطلحية.

*المصطلحات المركبة جاءت متنوعة الصور، متوفرًا فيها أسس الصياغة التركيبية وفقًا لقواعد البناء المصطلحي كاشتمالها على المحدَّد والمحدِّد. وجميع المصطلحات التي جاءت عنده مركبة تكونت من كلمتين إلا تركيبًا واحدًا جاء

مكونًا من أربع كلمات، وهو: (ألف المخبر عن نفسه) ولا توجد مركبات فعلية في مصطلحاته. وبما أنه من فوائد التركيب التغلب على الاشتراك الحادث في المصطلحات وذلك حدث في بعض المواضع كما حدث في ذكر أنواع الأسماء لديه وأنواع الألفات وأنواع الكنايات. ذلك جعل تداولها بين المستخدمين أمرًا سهلًا ميسورًا فأصبحت قريبة الأخذ في عالم اللغة.

* المصطلحات تنوعت توقيفيتها سواء فيما يخص الرمز أم المفهوم وذلك ينبئ عن العقلية اللغوية الفذة التي كان يمتلكها ابن فارس؛ حيث كان مبتكرًا بارعًا وناقلًا مدققًا.

* وضوح التسمية في مصطلحات (الصاحبي) اللغوية وسهولتها ترتب عليه وضوح المفاهيم، وكذا وضوح العلاقة بين المفهوم والرمز اللغوي وتنوعها؛ جعل هذه المصطلحات تتبوأ مكانة عالية في مجال المصطلحات اللغوية؛ لكونها مصطلحات مركزة ودقيقة أفادت الحياة اللغوية وعلومها، وذلك يتفق مع الضبطية المصطلحية.

* تنوع أنماط تعاريف المصطلحات اللغوية في (الصاحبي) ما بين التعريف ببيان: الوظيفة، أو الأنواع، أو المكونات، أو بالمقارنة، أو بإضافة معلومات موسوعية للتعريف؛ وكذا خصائص تعريف المصطلحات اللغوية جاءت في الأغلب متفقة مع الشروط الجيدة لصوغ التعريفات؛ وذلك يؤكد ثراء هذه المصطلحات وجعلها في قمة هرم المعيارية الاصطلاحية.

*الاشتقاق في المصطلحات كان من أسماء المعاني، فجميعها مشتقات مستعملة في اللغة العامة وأخذت طريقها للغة العلم، ولم نجد لديه مشتقات مستحدثة، ولا اشتقاق من أسماء الأعيان، ولا اشتقاق من المعربات. ولم تأت مشتقات بصورة الأفعال لديه وربما ذلك لأن مثل هذه المصطلحات تعد قواعد ثابتة في مجالاتها اللغوية المتعددة وذلك يناسبه المصادر لا الأفعال؛ لدلالة المصادر على الثبوت والاستمرار بخلاف الأفعال التي تدل على الحدوث والتجدد، ولم تأت مصطلحات على نسق أبنية المصدر الميمي والمصدر الصناعي.

***جاء في الكتاب مصطلحات ذكر حدها دون النص على اسمها، ومنها:**

(الترادف) يقول: "ويسمى الشيء الواحد بالأَسماء المختلفة. نحو: (السيف والمهنّد والحسام) والذي نقوله فِي هَذَا: إن الاسم واحد وهو (السيف) وَمَا بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى."(١)

ويقول أيضًا: "ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة، وكذلك الأسد والفرس وغيرهما من الأشياء المسمّاة بالأسماء المترادفة."(٢)

(الأضداد) يقول: "اتفاق اللفظ وتضادُّ المعنى كـ(الظنّ)."(٣)

***كذا جاءت مصطلحات لم يذكرها صراحة وإنما عقد لها أبوابًا، ومنها:**

الاشتقاق: يقول: "باب القول على لغة العرب: هل لها قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟ أجمع أهل اللغة –إلا من شذ عنهم– أن للغة العرب قياسًا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض."(٤)

*جاء في الكتاب مصطلحات تنتمي للعلوم اللغوية ولكنه ذكرها ولم يعرفها، ومنها: الترنم(٥)، السجع(٦)، الفاصلة(٧)، الإغراء(٨) حروف الذلق(٩)، الإطباق(١٠)، التمثيل(١١).

*هناك مصطلحات لم تذكر عند غيره ــ فيما طالعت ــ منها: الاقتصاص، المحاذاة، البسط.

---

(١) (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (٥٩)
(٢) السابق (١٩)
(٣) السابق (١٥٣)
(٤) السابق (٣٥)
(٥) ينظر: السابق (١٧)
(٦) ينظر :السابق (٢٠)
(٧) ينظر: السابق (٢٠)
(٨) ينظر: السابق (٣٦)
(٩) ينظر: السابق (٤٧)
(١٠) ينظر: السابق (٤٧)
(١١) ينظر: السابق (٢١٩)

*جاء كتاب (الصاحبي) مشتملًا على مصطلحات لأهل الفقه والكلام، ومنها: المعاقرة، المياسرة، المنبريَّة[١] مسألة المباهلة، والغَرَّاء، وأُمّ الفَرُّوخ، وأُمّ الأرامل، ومسألة الامتحان، ومسألة ابن مسعود، والأكدريّة، ومختصرة زيد، والخرقاء[٢].

ثالثًا: التوصيات: توصي الدراسة بالاعتناء بالدراسات المصطلحية في كافة المجالات خاصة في المؤلفات اللغوية القديمة، حتى نستطيع إبراز ما بها من مصطلحات في مختلف المجالات للعامة، فتزدهر اللغة وتنتشر وتعود لسابق عهدها من الرقي والعالمية.

وختامًا أحمدُ المولى ــ عز وجل ــ على سابغ نعمه، وعظيم فضله، وأدعو أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، متقبلًا، وأن يجعله في ميزان حسناتي وحسنات والديَّ وأساتذتي؛ فهو ولي ذلك والقادر عليه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ وعلى أهله وصحابته والتابعين سنته ليوم الدين.

(١) ينظر: (الصاحبي) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (٤٤)

(٢) ينظر: السابق (٤٥)

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم: تنزيل من رب العالمين.

١) الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي) تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية –بيروت، عام النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.

٢) أخلاق الوزيرين = مثالب الوزيرين = أخلاق الصاحب بن عباد وابن العميد، المؤلف: أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس، حققه وعلق عليه: محمد بن تاويت الطنجي، دار صادر - بيروت، بإذن: المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣) الأزمنة والأمكنة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ه.

٤) أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الجرجاني الدار، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.

٥) الأسس اللغوية لصياغة المصطلح القانوني- دراسة وصفيَّة، تطبيقيَّة، نقديَّة، بحث منشور بكتاب مؤتمر (اللغة العربية والدراسات البينية- الآفاق المعرفية والرهانات المجتمعية) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ج١، ١٤٣٩ه ـ ٢٠١٨م.

٦) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د. محمود فهمي حجازي، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٩٣م.

٧) الاشتقاق، عبد الله أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠ه ـ ٢٠٠٠م.

٨) إشكالية المصطلح، د. بن لحسن عبد الرحمان، مجلة: دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، النشر: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، ج٢، ع٦، ٢٠١٩م.

٩) أصول المصطلح، د. عبد العزيز المطاد، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، العدد: ٥، عام النشر: ٢٠٠٥م.

١٠)الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
١١)الألفاظ الدخيلة في الفصحى المعاصرة، د. عصام فاروق إمام، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٩م.
١٢)البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
١٣)بحوث مصطلحية، د. أحمد مطلوب، المجمع العلمي، ١٤٢٧ه ــ ٢٠٠٦م.
١٤)البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م.
١٥)بنية المصطلح اللغوي في كتاب المقتضب للمبرد، محمد شندول، مجلة المعجمية العربية، العدد ٢٤، ٢٠٠٨م.
١٦)تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني ، الملقّب بمرتضى ، الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية.
١٧)تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي، دار الكتاب العربي.
١٨)التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، د. جواد حسني سماعنه، مجلة اللسان العربي، المغرب، الرباط، عام النشر: ٢٠٠٠م، العدد ٥٠، الجزء: الأول.
١٩)تطوير منهجية وضع المصطلحات العلمية ورموزها ومختصراتها وتوحيدها وإشاعتها، د. صادق الهلالي، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، العدد ٣٩، ١٩٩٥م.
٢٠)التعريف والمصطلح، عبد العزيز أحميد، مجلة مصطلحيات، ج١،ع١، ١٤٣٢ه ــ ٢٠١١م.
٢١)التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق : إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط١ ، ١٤٠٥ه.
٢٢)تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ، المؤلف: د. حلام الجيلالي، اتحاد الكتاب العرب، عام النشر: ١٩٩٩م.

٢٣)تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي، نقله إلى العربية وعلق عليه: جـ ١ – ٨: محمَّد سَليم النعَيمي، جـ ٩، ١٠: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١، من ١٩٧٩ – ٢٠٠٠ م.
٢٤)تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٢٥)جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه/ د. عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية،صيدا، بيروت، ط٣٠،١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
٢٦)جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٢٧)الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار،عالم الكتب، بيروت.
٢٨)دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.
٢٩)دروس التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٦ه ـ ١٩٩٥م.
٣٠)الراموز على الصحاح، السيد محمد بن السيد حسن، المحقق: د محمد علي عبد الكريم الرديني، دار أسامة – دمشق، ط٢، ١٩٨٦م.
٣١)الرموز والوحدات والدلالات في اللغة العلمية العربية، إهداءات/ د. شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٣م.
٣٢)الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.
٣٣)سر الفصاحة، عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٣٤)سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٥) الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، المحقق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٣٦) شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.

٣٧) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

٣٨) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية) ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٣٩) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٠) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٤١) الضبطية المصطلحية: مفهومها ومقوماتها وأهدافها ومتطلبات الوضع المصطلحي المعاصر، د. صادق عبد الله أبو سليمان، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء: ١٢٧، ط١، ٢٠١٤م.

٤٢) علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٤٣) علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، د. ممدوح محمد خسارة، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٣٤ه ـ ٢٠١٣م.

٤٤) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م

٤٥) فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٤٦) الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٤٧) كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق : د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، الناشر : دار ومكتبة الهلال.
٤٨) الكتاب،عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٤٩) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ،أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، المحقق: د.عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الثانية، ١٤١٩ه ــ ١٩٩٨م.
٥٠) لغة العلم في الإسلام، د. إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء التاسع والعشرون، ١٣٩٢ه ــ ١٩٧٢م.
٥١) اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م.
٥٢) اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
٥٣) مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا ١٩٣٤ ــ ١٩٨٤، د. شوقي ضيف، ط١، ١٤٠٤ه ــ ١٩٨٤م.
٥٤) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٥٥) المختصرات اللغوية في القديم والحديث: مفهومًا، وتاريخًا، ومنهج صياغة، عبد الرحمن بن حسن العارف، مجلة أبحاث لسانية، جامعة محمد الخامس، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، العدد١١، ٢٠٠١م.
٥٦) المختصرات والرموز في التراث العربي، د. إبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد٣٢، مجلد١١، ١٩٨٧م.

٥٧) المختصرات وطريقة أدائها باللغة العربية، د. عبد الكريم خليفة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد٤٦، المجلد١٨، ١٩٩٤م.
٥٨) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٥٩) المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، د. خليفة الميساوي، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤٣٤ه ــ ٢٠١٣م.
٦٠) المصطلح اللغوي: الإشكاليات ومعالجتها، د. علاء رمضان عبد الكريم أحمد، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، وجامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية،الرياض،١٤٣٦هـ ــ٢٠١٤م.
٦١) المصطلح اللغوي:قراءة في تأصيل المفاهيم، د. محمد حسين علي زعين، مجلة المركز العربي للتعريب والترجمة، المجلد:٢٣، العدد:٤٥،عام النشر: ٢٠١٣م.
٦٢) المصطلح: البنية والتمثيل، خالد الأشهب، ، مجلة أبحاث لسانية، جامعة محمد الخامس، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، العدد٣، ١٩٩٧م.
٦٣) مصطلحات في كتب العقائد، محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، دار ابن خزيمة، ط الاولى.
٦٤) المصطلحية مقدمة في علم المصطلح، د. على القاسمي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٤٠٦ه ــ ١٩٨٥م.
٦٥) المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ، نصر (أبو الوفاء) ابن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني الأحمدي الأزهري الأشعري الحنفي الشافعيّ، تحقيق وتعليق: د. طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
٦٦) معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، دار عمار، ط٢، ١٤٢٨ه ــ٢٠٠٧م.
٦٧) المعجم المنهجي لعلم المصطلحات المصطلحية، إعداد/ هيئة التحرير، الناشر/ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، العدد٣٦، ١٩٩٢م.

٦٨) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر/ محمد النجار) الناشر: دار الدعوة.
٦٩) معجم مصطلحات الحاسبات قراءة تحليلية نقدية، د. عصام فاروق إمام، بحث بحوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ٣٨، ٢٠١٨م.
٧٠) معجم مصطلحات الفنون الجميلة قراءة معجمية ومصطلحية، د. عصام فاروق إمام. بحث منشور في مجلة كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان، جامعة الأزهر. ع٢، ٢٠١٧م.
٧١) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٧٢) مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي، المحقق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط٢.
٧٣) المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٧٤) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق/ بيروت، ط١، ١٤١٢ه.
٧٥) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٧٦) المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت.
٧٧) مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، تونس، العدد ٩، ١٠، ١٩٩٤م.
٧٨) الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
٧٩) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.

٨٠)من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط السنة التاسعة والعشرون. العدد السابع بعد المائة. (١٤١٨ - ١٤١٩هـ) / (١٩٩٨ - ١٩٩٩م).

٨١)المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٨٢)موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط١ - ١٩٩٦م.

٨٣)نقد الشعر، قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج، مطبعة الجوائب – قسطنطينية، ط١، ١٣٠٢ه.

٨٤)الهداية في المنطق، أبو علي بن سينا، تحقيق: محمد أحمد عبد الحليم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١م.

٨٥)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

فهرس المحتويات.

م	الموضوع	الصفحة
١-	الملخص	٣٤١٠
٢-	Abstract	٣٤١١
٣-	المقدمة.	٣٤١٢
٤-	التمهيد: المصطلحية لمحة موجزة.	٣٤١٥
٥-	المبحث الأول: أسس بناء المصطلح اللغوي دراسة نظرية.	٣٤٢٢
٦-	المبحث الثاني: التحليل الشكلي لمصطلحات (الصاحبي) اللغوية.	٣٤٣١
٧-	المبحث الثالث: التحليل المفهومي لمصطلحات (الصاحبي) اللغوية.	٣٤٤٥
٨-	المبحث الرابع: علاقة الرمز بالمفهوم في مصطلحات (الصاحبي) اللغوية.	٣٤٥٩
٩-	المبحث الخامس: أسس بناء التعريف المفهومي في مصطلحات (الصاحبي) اللغوية.	٣٤٦٣
١٠-	الخاتمة.	٣٤٧٥
١١-	فهرس المصادر والمراجع.	٣٤٧٩
١٢-	فهرس المحتويات.	٣٤٨٧